تحويل الرؤية الدولية لخيار حل الدولتين إلى خيار قابل للتنفيذ في السياق الفلسطيني:

"دبلوماسية المسارات المتعددة لإحداث التغيير"

إعداد:

مركز ثبات للبحوث واستطلاعات الرأي

جهاد حرب وليد لدادوة

رؤى - مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية
Center for Political & Strategic Studies - RÖA

يوليو، 2026

رؤى - مركز الدراسات
السياسية و الإستراتيجية
Center for Political &
Strategic Studies - RDA

تنويه

بعد هذا المنشور نتاج لبحث أجراه مركز ثابت للبحوث واستطلاعات الرأي، برعاية مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية. حيث أن الآراء والاستنتاجات والتفسيرات المعبر عنها في المنشور هي آراء المؤلفين فقط ولا تمثل بالضرورة وجهات النظر أو المواقف الرسمية لمركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية أو تابعيه أو شركائه.

المحتوى المقدم يخدم أغراضًا تعليمية وإعلامية فقط ولا ينبغي تفسيره على أنه نصيحة قانونية أو سياسية أو مهنية. على الرغم من بذل كل جهد لضمان دقة وموثوقية المعلومات المقدمة، فإن مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية لا يقدم أي ضمانات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمالها أو دقتها أو ملاءمتها لأي غرض معين. أي اعتماد على هذه المعلومات يكون تحت مسؤولية القارئ ومخاطره الخاصة.

إضافة إلى أن الإشارات إلى أحداث أو كيانات أو مواقع أو أفراد معينة ترد فقط لخدمة السياق ولا ينبغي تفسيرها على أنها تأييد أو انتقاد أو انتماءات مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية.

يخضع هذا المنشور لحماية حقوق الطبع والنشر. لا يجوز إعادة إنتاج أو توزيع أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية.

مركز رؤى للدراسات السياسية والإستراتيجية

مركز رؤى للدراسات السياسية والاستراتيجية هو جمعية فلسطينية غير ربحية مقرّها رام الله. ينطلق عمل المركز من مبادئ العدالة، والشمول، وتقرير المصير، ويشكّل مساحة تعاونيّة تجمع فاعلين فلسطينيين وإقليميين ودوليين لمعالجة أشكال التشرذم والمحو السياسي والاجتماعي والجغرافي والفكري التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

المقر: رام الله، فلسطين

Email: info@roa.ps

Website: www.roa.ps

Headquarters: Ramallah, Palestine

Email: info@roa.ps

Website: www.roa.ps

تحويل الرؤية الدولية لخيار حل الدولتين إلى خيار قابل للتنفيذ في السياق الفلسطيني

"دبلوماسية المسارات المتعددة لإحداث التغيير"

إعداد:

مركز ثبات للبحوث واستطلاعات الرأي

جهاد حرب وليد لدادوة

2026

فهرس المحتويات

English Summary: Main Points 3

الملخص التنفيذي 4

المقدمة 8

القسم الأول: الدبلوماسية متعددة المسارات المفهوم والمبادئ والممارسات 10

(1)المسارات التسعة للدبلوماسية متعددة المسارات **10**

(2)المبادئ الأساسية للدبلوماسية متعددة المسارات **14**

(3)الممارسات والتحديات في التجارب الدولية **17**

- **التحديات المرافقة للخطوة الأولى "في البداية" والدروس المستفادة** 21
- **التحديات المرافقة للخطوة الثانية "العمل الشاق" والدروس المستفادة** 21
- **دعم الحياة** 22
- **توسيع النطاق** 23

القسم الثاني: تجربة الفلسطينيين في التواصل مع الإسرائيليين والتحديات المرافقة 25

(1)المفاوضات الرسمية ... المسار المتوقف **26**

(2)العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي التحديات المرافقة **29**

(3)المفاوضات الخلفية (Second Track) **32**

(4)ضعف التماسك الفلسطيني الداخلي **34**

- **انقسام سياسي حول الموقف من خيار حل الدولتين** 34
- **الموقف الشعبي من خيار حل الدولتين** 37
- **الانقسام السلطوي في الضفة والقطاع** 38
- **ضعف البناء المؤسسي الدولة وتآكل الشرعية الشعبية** 39

القسم الثالث: نحو استراتيجية وطنية فلسطينية لتأطير دبلوماسية المسارات المتعددة في العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي 41

(1) تعزيز التماسك الداخلي الفلسطيني **42**

- **استعادة الوحدة بتوحيد البرنامج السياسي والاستراتيجية النضالية** 42
- **إنهاء الانقسام أولوية فلسطينية** 43
- **ضرورة الإصلاح الجوهري لاستعادة ثقة المواطنين** 44

(2)الخطوات المطلوبة لإحداث تأثير في المجتمع الإسرائيلي **45**

- **فهم أعمق لطبيعة المسار الثاني كأداة ديناميكية ومتعددة الاتجاهات** **45**
- **الرؤية والأهداف والآليات الفلسطينية** 46
- **المنهج ووسائل عمل ... أدوات القوة الفلسطينية الناعمة** 48
- **الفلسطينيون في إسرائيل** 49
- **تناغم الموقف السياسي مع الرسائل الموجهة للمجتمع الإسرائيلي** 50
- **إعادة ترتيب خارطة العمل مع المجتمع الإسرائيلي اليهودي** 51

المصادر والمراجع 52

الملخص التنفيذي

يمثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أحد أعقد الصراعات القائمة في المجتمع الدولي لارتباطه بمصالح واطماع استعمارية من جهة، ورواية تاريخية لكل طرف تنفي ارتباط الطرف الآخر في هذه الأرض من جهة ثانية، ناهيك عن المعاناة الناجمة عن النكبة التي جرت عام 1948 وآثارها على الشعب الفلسطيني، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967 وصولاً إلى الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة إثر السابع من أكتوبر 2023. في المقابل حظي هذا الصراع على اهتمام دولي واسع في أروقة هيئة الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية المختلفة على مدار الـ 80 عاماً الماضية.

تجلى هذا الاهتمام في طرح العديد من المبادرات الدولية لحل الصراع بما في ذلك توصل الفلسطينيين والإسرائيليين إلى اتفاق اعلان المبادئ عام 1993 والذي ترجم بعد ذلك باتفاق المرحلة الانتقالية عام 1995. لكن المفاوضات الرسمية التي تمت لم تفضِ عملياً إلى إنهاء الاحتلال إثر فشل التوصل إلى اتفاق حول قضايا الحل النهائي. ومع ذلك بقيت الجهود الدولية في محاولة الوصول إلى اتفاق يقوم على خيار حل الدولتين كان آخرها مؤتمر نيويورك الذي تزعمته كل من الجمهورية الفرنسية والمملكة العربية السعودية وذلك بعد الصراع الدامي في قطاع غزة.

بالرغم من أن العديد من المفاوضات الثنائية، ومبادرات الوساطة الدولية، وجهود الحوار غير الرسمية قد سعت إلى التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وعلى الرغم من الانخراط الدولي المستمر والتدخلات الدبلوماسية المتكررة، لم تنجح هذه المحاولات في التوصل إلى اتفاق نهائي أو إنشاء إطار سياسي مستقر قادر على إنهاء الصراع. وخلال العقود الثلاثة الماضية، شهدت البيئة السياسية المحيطة بالصراع تحولات جوهرية شملت: التوسع في السياسات الاستيطانية الإسرائيلية، وتكرار موجات العنف والتصعيد العسكري، والتحولات في الديناميكيات السياسية الإقليمية، وتراجع الثقة في المفاوضات الرسمية، والانقسام داخل النظام السياسي الفلسطيني، وتصاعد الاستقطاب داخل المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي. وقد أسهمت هذه التطورات مجتمعة في زيادة الشكوك حول إمكانية تحقيق حل تفاوضي قائم على خيار حل الدولتين رغم استمرار اعتماده كإطار سياسي رئيسي في الخطابات والمبادرات الدبلوماسية الدولية. وعلى المستوى الدولي، لا يزال حل الدولتين يمثل الإطار السياسي الأكثر قبولاً من قبل الأمم المتحدة والجهات الدولية الرئيسية والمبادرات الدبلوماسية المتعاقبة. كما تواصل القرارات الدولية والإعلانات السياسية التأكيد على مبدأ قيام دولتين استناداً إلى الشرعية الدولية وآليات التسوية التفاوضية.

تأتي هذه الدراسة في سياق بيئة سياسية فلسطينية شديدة التعقيد والتغير، تتسم باستمرار الصراع، وتعثر المفاوضات، والانقسام المؤسسي، وتراجع الثقة العامة، وتضاؤل الحيز السياسي المتاح للحوار البنّاء حول الترتيبات السياسية المستقبلية. وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى إنتاج تحليل رصين وموجّه للسياسات وحساس للسياق، قادر على ترجمة الخبرات الدولية المقارنة في عمليات التفاوض، والدبلوماسية غير الرسمية بما فيها المسار الثاني، وحل النزاعات إلى رؤى عملية ذات صلة بالسياق الفلسطيني.

تركز الدراسة على العلاقة بين المفاوضات السياسية والتماسك الفلسطيني الداخلي، حيث تنطلق الدراسة من أن قابلية أي عملية سياسية مستقبلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا التمثيل والشرعية والحوكمة والثقة العامة وقدرة الفاعلين الفلسطينيين على صياغة مواقف سياسية موحدة أو منسقة. كما تتناول الدراسة دور الدبلوماسية متعددة المسارات ودبلوماسية المسار الثاني في خلق قنوات بديلة أو مكملة للمشاركة السياسية، وتيسير الحوار، وبناء الثقة، والتواصل مع الجمهور الإسرائيلي. وكما تُولي الدراسة اهتمام خاص للتجارب

الدولية التي ساهمت فيها آليات الحوار غير الرسمي، أو مبادرات المشاركة المدنية، أو عمليات التفاوض بوساطة، في خفض حدة الصراعات، أو الانتقال السياسي، أو جهود بناء السلام. كما تستخلص الدراسة الظروف التي يمكن أن تجعل هذه المقاربات مصدراً لدروس مفيدة أو نقاط دخول مناسبة للسياق الفلسطيني.

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام؛ تناول القسم الأول الدبلوماسية متعددة المسارات المفهوم والمبادئ والممارسات إطار نظري تمهيدي، فيما استعرض القسم الثاني تجربة التواصل مع الإسرائيليين للوصول لخيار حل الدولتين في الجانب الفلسطيني والتحديات المرافقة، وخصص القسم الثالث لعرض توجهات ممكنة نحو استراتيجية وطنية فلسطينية لتأطير دبلوماسية المسارات المتعددة في العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي.

الدبلوماسية متعدد المسارات

تمثل الدبلوماسية متعددة المسارات منظوراً شاملاً ومتشابكاً مع الموضوعات التي تستجد أو تسوية النزاعات والصراعات العميقة أو طويلة الأمد التي تحتاج إلى معالجة من خلال مناهج جديدة للتعامل الخارجي مع موضوعات مختلفة في العلاقات الدولية ومنها التعاون وغيرها؛ فالدبلوماسية متعددة المسارات هي نهج جديد وإضافة حاسمة ومكملة لمزيج من وجهات النظر والطرق القائمة من منظور مقاربات جديدة تعمل جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية التقليدية للدولة (المسار الأول) والتي تثير حقوق الإنسان والعدالة التحويلية، فضلا عن إعادة بناء وترميم العلاقات وعالم الحياة المشتركة بين الأفراد والمجتمعات. كما أن إعادة بناء العلاقات لا يكون فقط من خلال التعامل مع القضايا المطروحة وإعاقة قيام النزاعات وإنما إعادة بناء العلاقات من أجل تقليل احتمالات الصراعات في المستقبل حيث تقتضي هذه العمليات فتح باب الحوار واسعا أمام المسؤولين الرسميين وغير الرسميين.

لم يمكن الايمان بالدبلوماسية متعددة المسارات لدى الفلسطينيين حديثاً، أي بعد اتفاق أوسلو، بل كانت هناك محاولات متعددة في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد احتل موضوع الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية حيزاً واسعاً في إطار الحركة السياسية مع قوى السلام في إسرائيل؛ حيث كان أول لقاء مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي "ركاح" في العام 1977 ومن ثم تعددت اللقاءات مع شخصيات وقوى إسرائيلية متعددة بما فيها شخصيات من حزب العمل وحزب الليكود. وقد بدأ النقاش الجدي في مؤسسات منظمة التحرير في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثالثة عشر المنعقدة في العام 1977 حول موضوع الاتصالات وتعميمها. هذا التطور تم اعتماده في دورات المجالس الوطني الفلسطيني المتعاقبة، حيث يشير قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطيني بتشكيل لجنة من بين أعضائها لمتابعة الاتصالات مع الجهات الإسرائيلية في أيار 1987. وفي العام 2012 شكل الرئيس الفلسطيني محمود عباس لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي. لكن هذه اللجنة تعرضت لهجوم من أطراف فلسطينية متعددة، على إثر إجراء مقابلات مع عددٍ من الإسرائيليين خاصة سياسيين سابقين وصحفيين في العام 2020، أدت عملياً إلى توقف نشاطها تماماً في العام 2023.

وعلى مدار السنوات الماضية نشأت العديد من المؤسسات المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية في مجالات متعددة، بالإضافة إلى أشكال متعددة من الحوارات بين قطاعات مختلفة فلسطينية إسرائيلية ركزت على إعادة احياء العملية السياسية، وعلى خلق فهم مشترك لمعاناة الفلسطينيين والإسرائيليين من العنف وغياب الأمل. لكن الجهود التي بذلت، بدعم من جهات خارجية متعددة خاصة أوروبية، كانت مبعثرة وبقيت

محدودة، وكثير منها كان في الغرف المغلقة، بينما تعرضت المجموعات والمؤسسات التي عملت في هذه المسارات لضغوطات وتهديد من قوى يمينية أو تحت عنوان المقاطعة ما أضعف قدرتهم، وحد من إمكانية إحداث تأثير على الجانبين.

مثّلت العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي أحد المسارات المكملة للعملية السياسية، لكنها لم تُدار بشكل استراتيجي من الجانب الفلسطيني. تشير جهود متعددة بذلك في قطاعات مختلفة إلى الشراكة في قطاعات اقتصادية ومؤسسات أهلية وشراكات مجتمعية بعضها ما زال فاعلاً وأخرى توقفت أو لم تُمكن من العمل. لكن هذه الجهود كانت مبعثرة وغير منسقة بما يحقق الانفتاح وصياغة روابط اطارية تمكنها من تحويل الأفكار إلى سياسات لدى الجانبين أو الضغط على السياسيين بما يحقق الغاية من هذه الشراكات والمساهمات الاقتصادية والأهلية والمجتمعية للوصول إلى اتفاق لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

كما أن الخطاب الفلسطيني ظل متناقضًا بين شعارات شعبوية ومبادرات رسمية غير مدعومة، مما أفقده المصداقية. في المقابل، هيمن الخطاب اليميني المتطرف داخل إسرائيل، الذي صوّر الفلسطينيين كتهديد وجودي، وأغلق أي نافذة للتأثير.

نحو استراتيجية لتأطير دبلوماسية المسارات المتعددة في العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي

إنّ صياغة استراتيجية وطنية فلسطينية للدبلوماسية المتعددة المسارات للوصول إلى مفاوضات أو مسار موثوق يجسد خيار حل الدولتين، يتطلب النظر في عوامل القوة أو إعادة النظر فيها من الجانب الفلسطيني، ومن ثم النظر إلى آلية فلسطينية قادرة على تأطير العمل الفلسطيني في العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي للضغط نحو العودة للمفاوضات الرسمية "المسار الأول" والسعي لتنفيذ خيار حل الدولتين وإنهاء الصراع الفلسطيني.

- **تعزيز التماسك الداخلي الفلسطيني**

يشكل التماسك الداخلي "الوحدة الوطنية" في ظل وجود الاحتلال أحد أدوات القوة في مواجهة عملية التفتيت الجغرافي والسياسي للشعب الفلسطيني الذي يسعى الاحتلال الإسرائيلي له كأحد الأدوات الممنهجة تحت المبدأ الاستعماري "فرق تسد" من جهة، و من جهة ثانية فإن التماسك الداخلي يساعد على إيجاد وسائل وطرق لتنسيق الجهود لتوحيد الرؤى والتوجهات السياسية عبر مؤسسات متفق عليها، ويمنح القدرة للقيادة السياسية على مخاطبة المجتمع الدولي بموقف موحد، ومن جهة ثالثة يعزز الصورة أمام المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني والنظام السياسي كجسم واحد وليس مفتت، ومن جهة رابعة يرسل رسائل سياسية للمجتمع الإسرائيلي بقدرة النظام السياسي ومؤسساته على احترام الالتزامات الموقعة مما يساعد على إيجاد أدوات عمل داخل المجتمع الإسرائيلي مناهضة للاحتلال وتوسيع شريحة المؤيدين لخيار حل الدولتين للضغط على الحكومة الإسرائيلية للسير في عملية سياسية تفضى لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967.

مما لا شك فيه أن استعادة الوحدة وإنهاء الانقسام ضرورة وطنية لا مفر منها خاصة في ظل الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني إثر جريمة الإبادة الجماعية التي عانى منها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والتمزيق الجغرافي في الضفة الغربية بالاستيطان واعتداءات المستوطنين.

- **الخطوات المطلوبة لإحداث تأثير في المجتمع الإسرائيلي**

يتطلب إحداث تغيير في انطباعات ومواقف المجتمع الإسرائيلي لتبني أشكال النضال المشترك من أجل السلام و(الأمن للجميع) وتحقيق حل الدولتين والاستقرار والازدهار والعيش في المنطقة الواقعة بين البحر الأبيض ونهر الأردن بأمن وسلام من حيث المبدأ فهماً عميقاً لخارطة العمل والقوى السياسية الإسرائيلية وبشكل خاص قوى السلام في إسرائيل من جهة، ووجود إطار فلسطيني لتطوير عمل دبلوماسية المسارات المتعددة الفلسطينية في العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي من جهة ثانية.

إنّ بناء استراتيجية وطنية فلسطينية لتأطير دبلوماسية المسارات المتعددة في العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي تحتاج إلى عملية تنسيق بين المؤسسة الفلسطينية الرسمية، والقوى الاجتماعية كمنظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال وغيرهم، والقوى السياسية والاجتماعية من المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. ورسم خارطة المؤسسات والشخصيات العاملة في المسار الثاني أو الاتصال مع مؤسسات المجتمع الإسرائيلي، وكذلك فهم خارطة القوى السياسية والاجتماعية والقوى المساندة لخيار حل الدولتين في إسرائيل.

المقدمة

يشكل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أحد أعقد الصراعات القائمة في المجتمع الدولي لارتباطه بمصالح واطماع استعمارية من جهة، ورواية تاريخية لكل طرف تنفي ارتباط الطرف الآخر في هذه الأرض من جهة ثانية، ناهيك عن المعاناة الناجمة عن النكبة التي جرت عام 1948 وآثارها على الشعب الفلسطيني، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967 وصولاً إلى الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة إثر السابع من أكتوبر 2023. في المقابل حظي هذا الصراع على اهتمام دولي واسع في أروقة هيئة الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية المختلفة على مدار الـ80 عاماً الماضية.

هذا الاهتمام تجلى في طرح العديد من المبادرات الدولية لحل الصراع بما في ذلك توصل الفلسطينيين والإسرائيليين إلى اتفاق اعلان المبادئ عام 1993 والذي ترجم بعد ذلك باتفاق المرحلة الانتقالية عام 1995. لكن المفاوضات الرسمية التي تمت لم تفضِ عملياً إلى انهاء الاحتلال إثر فشل التوصل إلى اتفاق حول قضايا الحل النهائي. ومع ذلك بقيت الجهود الدولية في محاولة الوصول إلى اتفاق يقوم على خيار حل الدولتين كان آخرها مؤتمر نيويورك الذي تزعمته كل من الجمهورية الفرنسية والمملكة العربية السعودية وذلك بعد الصراع الدامي في قطاع غزة.

بالرغم من أن العديد من المفاوضات الثنائية، ومبادرات الوساطة الدولية، وجهود الحوار غير الرسمية قد سعت إلى التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وعلى الرغم من الانخراط الدولي المستمر والتدخلات الدبلوماسية المتكررة، لم تنجح هذه المحاولات في التوصل إلى اتفاق نهائي أو إنشاء إطار سياسي مستقر قادر على إنهاء الصراع. وخلال العقود الثلاثة الماضية.

> شهدت البيئة السياسية المحيطة بالصراع تحولات جوهرية شملت: التوسع في السياسات الاستيطانية الإسرائيلية، وتكرار موجات العنف والتصعيد العسكري، والتحولات في الديناميكيات السياسية الإقليمية، وتراجع الثقة في المفاوضات الرسمية، والانقسام داخل النظام السياسي الفلسطيني، وتصاعد الاستقطاب داخل المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي. وقد أسهمت هذه التطورات مجتمعة في زيادة الشكوك حول إمكانية تحقيق حل تفاوضي قائم على الدولتين، رغم استمرار اعتماده كإطار سياسي رئيسي في الخطابات والمبادرات الدبلوماسية الدولية. وعلى المستوى الدولي، لا يزال حل الدولتين يمثل الإطار السياسي الأكثر قبولاً من قبل الأمم المتحدة والجهات الدولية الرئيسية والمبادرات الدبلوماسية المتعاقبة. كما تواصل القرارات الدولية والإعلانات السياسية التأكيد على مبدأ قيام دولتين استناداً إلى الشرعية الدولية وآليات التسوية التفاوضية.

وبذات القدر الذي شكلت الحرب الدموية على قطاع غزة من خسائر بشرية ومادية وآلام ومعاناة متعددة الأوجه والتبعات الإنسانية للشعب الفلسطيني فإنها دفعت بعض القوى الدولية ليس لإعادة النظر في آليات التعامل مع الحكومة الإسرائيلية وتوجهاتها اليمينية بل أيضا اعتبرتها لحظة هامة نحو الوصول إلى سلام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي قائم على خيار حل الدولتين من خلال تبني مؤتمر نيويورك والجمعية الامة للأمم المتحدة خطة تنفيذ خيار حل الدولتين باعتباره الخيار الأفضل لفضح الصراع.

في ذات السياق فإنّ الحالة الداخلية الفلسطينية التي تعاني من انعدام التماسك الداخلي على مدار العشرين عاما؛ بوجود سلطتي حكم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الانقسام الذي تجلى عام 2007، والاختلاف في التوجهات السياسية ورؤيتها للحل الأفضل لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ووسائل المواجهة وأساليبها من الاعتماد على بناء مؤسسات الدولة والمسار الدولي لحل الصراع وفقا لاستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاعتماد على المقاومة المسلحة من قبل حركة حماس كوسيلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وفشل اتفاقات المصالحة المتعددة التي تم توقيعها من قبل الأطراف الفلسطينية لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة مما أضعف القدرة الفلسطينية على مواجهة التحديات.

تأتي هذه الدراسة في سياق بيئة سياسية فلسطينية شديدة التعقيد والتغير، تتسم باستمرار الصراع، وتعثر المفاوضات، والانقسام المؤسسي، وتراجع الثقة العامة، وتضاؤل الحيز السياسي المتاح للحوار البنّاء حول الترتيبات السياسية المستقبلية. وفي هذا السياق، تسعى الدراسة إلى إنتاج تحليل رصين وموجّه للسياسات وحساس للسياق، قادر على ترجمة الخبرات الدولية المقارنة في عمليات التفاوض، والدبلوماسية غير الرسمية بما فيها المسار الثاني، وحل النزاعات إلى رؤى عملية ذات صلة بالسياق الفلسطيني.

تركز الدراسة على العلاقة بين المفاوضات السياسية والتماسك الفلسطيني الداخلي، حيث تنطلق الدراسة من أن قابلية أي عملية سياسية مستقبلية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا التمثيل والشرعية والحوكمة والثقة العامة وقدرة الفاعلين الفلسطينيين على صياغة مواقف سياسية موحدة أو منسقة.

كما تتناول الدراسة دور الدبلوماسية متعددة المسارات ودبلوماسية المسار الثاني في خلق قنوات بديلة أو مكملة للمشاركة السياسية، وتيسير الحوار، وبناء الثقة، والتواصل مع الجمهور الإسرائيلي. وكما تُولي الدراسة اهتمام خاص للتجارب الدولية التي ساهمت فيها آليات الحوار غير الرسمي، أو مبادرات المشاركة المدنية، أو عمليات التفاوض بوساطة، في خفض حدة الصراعات، أو الانتقال السياسي، أو جهود بناء السلام. كما تستخلص الدراسة الظروف التي يمكن أن تجعل هذه المقاربات مصدراً لدروس مفيدة أو نقاط دخول مناسبة للسياق الفلسطيني.

منهجياً، تعتمد الدراسة مقاربة نوعية قائمة على الأدلة تجمع بين:

- مراجعة مكتبية مقارنة للتجارب الدولية في التفاوض وحل النزاعات.
- مراجعة تحليلية للديناميكيات السياسية والمؤسسية الفلسطينية.
- مقابلات شبه مهيكلة مع فاعلين سياسيين فلسطينيين، وخبراء، ومفاوضين سابقين، وأكاديميين، وممثلي المجتمع المدني، ومتخصصين في الحوكمة.

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام؛ تناول القسم الأول الدبلوماسية متعددة المسارات المفهوم والمبادئ والممارسات إطار نظري تمهيدي، فيما استعرض القسم الثاني تجربة التواصل مع الإسرائيليين للوصول لخيار حل الدولتين في الجانب الفلسطيني والتحديات المرافقة، وخصص القسم الثالث لعرض توجهات ممكنة نحو استراتيجية وطنية فلسطينية لتأطير دبلوماسية المسارات المتعددة في العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي.

القسم الأول: الدبلوماسية متعددة المسارات المفهوم والمبادئ والممارسات

طورت التحولات التي عرفتها الساحة الدولية بعد الحرب الباردة الانتقال من تمركز تدخل النشاط الرسمي الذي تمثله الدولة نحو تفعيل دور الدبلوماسية في إطار تعدد نشاطها وفواعلها بين مسارات متعددة رسمية وغير رسمية بمختلف الأشكال. غير أن الدبلوماسية المتعددة المسارات تتصدر الدبلوماسية الموازية أو الدبلوماسية غير الحكومية بل أصبحت ضرورية بفضل الأعمال التي جسدتها في الواقع، خاصة في إدارة وحل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية؛ حيث تدخل لحل النزاعات بطرق مختلفة وفق وسائل متعددة قد تكون دفاعية هجومية إغاثية إنسانية، ومع احترام سيادة الدول في إطار القانون الدولي العام، فطغيان التدخل في الشؤون الدولية باستعمال القوة المسلحة أصبح من المظاهر السائدة في العلاقات الدولية مما شكل تهديداً للسلم العالمي وخرقاً للشرعية الدولية.[1]

(1) المسارات التسعة للدبلوماسية متعددة المسارات

الدبلوماسية متعددة المسارات هي نهج جديد وإضافة حاسمة ومكملة لمزيج من وجهات النظر والطرق القائمة من منظور مقاربات جديدة تعمل جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية التقليدية للدولة (المسار الأول) والتي تثير حقوق الإنسان والعدالة التحويلية، فضلاً عن إعادة بناء وترميم العلاقات وعالم الحياة المشتركة بين الأفراد والمجتمعات. كما أنّ إعادة بناء العلاقات لا يكون فقط من خلال التعامل مع القضايا المطروحة وإعاقة قيام النزاعات وإنما إعادة بناء العلاقات من أجل تقليل احتمالات الصراعات في المستقبل حيث تقتضي هذه العمليات فتح باب الحوار واسعاً أمام المسؤولين الرسميين وغير الرسميين.[2]

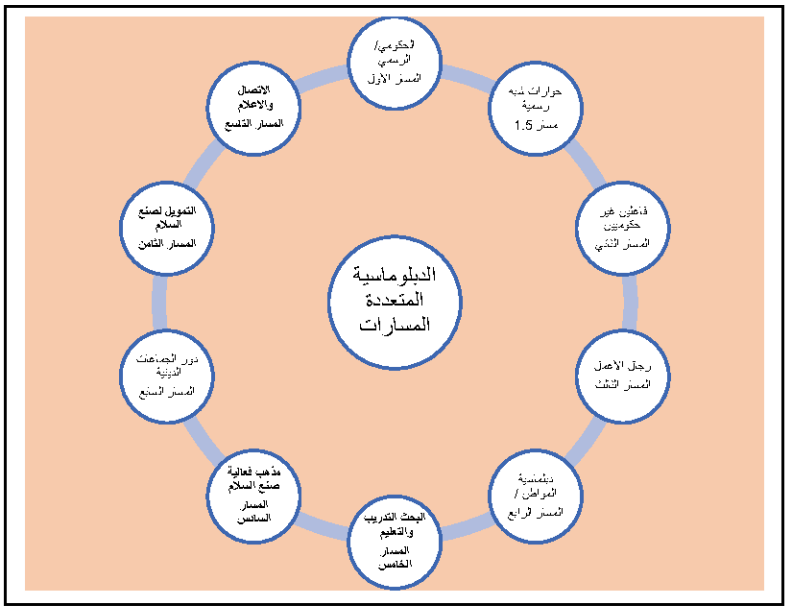

[1] عامر عنصل، دور الدبلوماسية متعددة المسارات في إدارة النزاعات الدولية: المقاربات الأمنية في دول أسيا الشرقية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، السنة الجامعية 2020/ 2021، الجزائر، ص 1.

[2] انظر/ي خالد بومنجل، دور الدبلوماسية المتعددة المسارات في حل النزاعات، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي. دور الدبلوماسية المتعددة المسارات في حل النزاعات

تشير الدبلوماسية متعددة المسارات إلى قنوات الحوار التي تُستخدم لحل النزاعات وبناء السلام خارج الأطر الرسمية للتفاوض بين الدول. وقد طُرح المفهوم لأول مرة جوزيف مونتفيل في أوائل الثمانينيات،[3] ثم طوّره لاحقاً كل من لويز دايموند وجون ماكدونالد في التسعينيات،[4] ليصبح إطاراً يعترف بأن تحقيق السلام المستدام يتطلب تنسيقَ الجهود عبر قطاعات المجتمع المختلفة، وليس فقط على المستوى الرسمي، وبالإضافة إلى الدبلوماسية التقليدية بين الحكومات، المعروفة بالمسار الأول، يتضمن هذا الإطار طيفاً من المسارات المكملة، وهي على النحو التالي:

1. **دبلوماسية المسار الأول،** هي نظام دائم من التواصل الرسمي بين الدول، يتمظهر في تبادل السفراء وبقاء السفارات في العواصم الأجنبية وإرسال الرسائل بواسطة مبعوثين مؤهلين رسمياً والمشاركة في المؤتمرات والمفاوضات المباشرة الأخرى؛[5] يمارسها الأشخاص الرسميون الذين يملكون مناصب قيادية رسمية على غرار الملوك ورؤساء الدول والحكومات عبر بعثاتهم الدبلوماسية أو مبعوثيهم الشخصيين أو منسبيهم الدائمين وموفديهم الرسميين فهي أسلوب عمل الدولة، تتضمن الأنشطة التقليدية للدبلوماسية من اتصال وحوار وتفاوض وتمثيل المصالح والرقابة على تطبيق الالتزامات المتبادلة بين الدول، والمركز الرئيس لهذا النوع هو وزارة الخارجية.[6]

2. **الدبلوماسية الهجينة "المسار 1.5":**[7] تجمع بين مسؤولين حكوميين وخبراء غير رسميين كالأكاديميين والمحللين والدبلوماسيين السابقين، ضمن جلسات غير معلنة يُتاح فيها للمسؤولين الحديث بصفتهم الشخصية، بعيداً عن المواقف الرسمية وقيود التغطية الإعلامية. تخلق هذه المساحة أجواءً لحوار صريح واستكشافي، بما في ذلك طرح ما يُعرف بـ "بالونات الاختبار"، وهي مقترحات أولية تُقدَّم في أطر غير رسمية لقياس ردود الأفعال قبل طرحها رسمياً. كما تتيح هذه المسارات إشراك وجهات نظر من مسؤولين محليين وممثلين عن الأقليات وخبراء مستقلين قد لا يكون لهم تمثيل مباشر على طاولة المفاوضات الرسمية.

تلعب عمليات المسار 1.5 أيضاً دوراً حاسماً في كسر الحواجز المعلوماتية، إذ تفتح أمام صناع القرار نافذة للاطلاع على رؤى المجتمع المدني والخبراء الفنيين والباحثين، ما يُغني عملية اتخاذ القرار ويقدّم حلولاً بديلة لقضايا معقدة. وعند إدماج هذه الحوارات ضمن استراتيجية دبلوماسية أوسع، فإنها تسهم في ردم الفجوات المؤسسية وابتكار حلول مرنة تتماشى مع السياق المحلي.

3. **دبلوماسية المسار الثاني؛** في هذا المسار يؤدي الفاعلون غير الرسميين الذين يتمتعون بدرجة معينة من التخصص في أنشطة محددة، ويعملون على خلق قنوات اتصال مع مصالح مشابهة لهم في الدول الأخرى، بما ينتهي إلى تطوير التفاهم المتبادل مع مجموعات مصلحية عدة في أكثر من دولة

---

[3] Joseph Montville, "The Arrow and the Olive Branch: A Case for Track Two Diplomacy," in The Psychodynamics of International Relationships, Vol. II, 1982.

[4] Louise Diamond and John W. McDonald, Multi-Track Diplomacy: A Systems Approach to Peace,Kumarian Press, 1991.

[5] منى مصطفى، تراجع فاعلية الدبلوماسية متعددة المسارات بمؤتمر ميونخ للأمن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2018، على الرابط؛ https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/3739/86

[6] نانسي طلال زيدان، الدبلوماسية البرلمانية بين تأصيل الماضي ومقتطفات الحاضر، مركز الأبحاث المصرية العربية، 2021، ص 39 .

[7] علي المولوي، ردم الفجوة: الدبلوماسية المتعددة المسارات كضرورة استراتيجية للعراق، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، ص 5.

حول العالم، وبالنتيجة تخلق مساحة فهم للدولة وسياساتها ومصالحها لدى المجموعات المصلحية في الدول الأخرى أي دبلوماسية المفاوضات غير رسمية.[8] ويعرفها جون مونتفيل بانها "تفاعلات غير رسمية بين أعضاء الجماعات أو الدول المتخاصمة مع وضع استراتيجيات من أجل التأثير على الرأي العام وتنظيم الجماعات البشرية والموارد في الإطار الذي قد يساعد في حل النزاع. ودبلوماسية المسار الثاني حسب (جون ماك دونالد) تهدف إلى "الحد من الصراعات بين الجماعات والأمم من خلال تحسين التواصل والتفاهم والتخفيض من حدة الغضب والتوتر والخوف وسوء الادراك والفهم وأنسنة وجه العدو".[9]

4. **دبلوماسية المسار الثالث،** تركز دبلوماسية المسار الثالث على القطاعات الاقتصادية التي تعد عنصر حيوياً وأساسياً للدول والمجتمعات لصنع السلام من خلال التجارة، حيث تمثل مجال الأعمال وتأثراته الفعلية والمحتملة على بناء السلام من خلال توفير الفرص الاقتصادية، والصداقة والتفاهم الدوليين وقنوات الاتصال غير الرسمية، ودعم أنشطة تحقيق السلام الأخرى. فعالم الأعمال بإمكانياته يمكن أن يخلق بيئات أكثر استقراراً للأعمال التجارية والسلامة لموظفيها، غالبًا ما تتضمن قضايا مجتمع الأعمال المسؤولية البيئية والمسؤولية الاجتماعية للدول التي يعمل فيها: كيفية الموازنة بين الربحية والمسؤولية.[10]

5. **دبلوماسية المسار الرابع دبلوماسية المواطن الخاص أو الدبلوماسية الشعبية،** تتمثل في بناء السلام من خلال المشاركة الشخصية، وهذا يشمل الطرق المختلفة التي يشارك بها الأفراد في أنشطة السلام والتنمية من خلال دبلوماسية المواطنين، وبرامج التبادل، والمنظمات التطوعية الخاصة، والمنظمات غير الحكومية؛ مجموعات المصالح الخاصة ومجموعات المصالح المهنية ومنظمات بناء الديمقراطية. غالباً ما يتضمن هذا المسار مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ويمتلك هؤلاء الأفراد قدراً هائلاً من المعرفة بما يحدث على الأرض، على الرغم من أنهم غالباً ما يواجهون صعوبة في العثور على روابط مع بقية نظام بناء السلام.[11]

6. **دبلوماسية المسار الخامس البحث التدريب والتعليم صنع السلام،** يرى هذا المسار أن المهمة الأولية للعنصر التعليمي في منظومة الدبلوماسية متعددة المسارات هي الحصول على المعلومات المتعلقة بقضايا السلام والنزاع، صنع السلام وحل الصراعات ونقلها،[12] وكذلك اقتراح سياسة أو مضامين عمل انطلاقاً من تلك المعلومات. ينطلق هذا المسار من فرضية هي: أننا بقدر ما ندرس ونتعلم أكثر، نصبح أكثر قدرة على القيام بعمل ملموس جماعي فيما يتعلق بالمشاكل الضخمة التي تواجه كوكبنا. وهناك أمر آخر هو أن الطرق البديلة لحل الصراع ممكنة، بل أكثر من ذلك، لكي نغير

---

[8] نانسي طلال زيدان مصدر سابق، ص64.

[9] بومنجل خالد الدبلوماسية متعددة المسارات حل النزاعات مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي. https://www.ssrcaw.org

[10] **John w.Madonald, "What is multi-track diplomacy?", sit has been browsed day: 04/06/2021. https://imtdsite.wordpress.com**

[11] Muhammad Syukhri Shaf, " Nine tracks in the multi-tracks system", sit has been browsed day: 04/06/2021. https://www.slideshare.net

[12] لويس دياموند، جون ماكدونالد، الدبلوماسية متعددة المسارات منهج منظوماتي للسلام، ص 139.

العالم، علينا أن نبدأ بتعليم الناس، وأن الشكل الميداني لهذا المسار الدبلوماسي يتألف أساساً من مكونين بنيويين مختلفين: خزانات تفكير وتتضمن مختلف أنواع برامج البحث التحليل والدراسة، ومؤسسات تعليمية، ومعاهد، وكليات جامعات، تقدم معلومات عن السلام وحل النزاعات.[13]

7. **المسار السادس مذهب فعالية صنع السلام؛** تبلور هذا المسار خلال المهمة الأولية لجماعة مذهب الفعالية هي تغيير المؤسسات والمواقف والسياسات عبر العمل السياسي، وتقوم أساساً على افتراض أن "السلام ليس ممكناً دون عدالة سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية ودون تكامل". في هذا المسار الفرعي، ثمة اعتقاد أن على المواطنين واجباً أخلاقياً يفرض عليهم أن يعارضوا بشكل فعال السياسات غير العادلة والظلم وأن يدعموا ويضمنوا حقوق المضطهدين ومصالحهم جميعاً. تؤمن جماعة الفعالية بأن عمل القاعدة والقيادة كلتيهما حاسم، ومذهب الفعالية هو حركة ضخمة، ولكن خلافاً لدبلوماسية المواطن التي تركز على زيادة التفاهم، فإن مذهب الفعالية يركز على تسليط الضوء والعمل على معارضة تلك الأفعال التي تراها غير أخلاقية واضطهاديه، أو معيقة للسلام العادل.[14]

8. **المسار السابع الدبلوماسية الدينية،**[15] يقوم هذا المسار على دور الجماعات الدينية لإدخال القوانين الأخلاقية والحقائق الروحية للإله والكون بحيث ترسخ عملياً السلام على الأرض، تؤمن الجماعات الدينية من مختلف المعتقدات بمفاهيم السلام والعدل التفاهم والمصالحة، لأن هذه القضايا وفق معتقداتها جوهر التطور الروحي للإنسانية، كما تشعر بأنها ملزمة، بسبب إيمانها بأن تضع وجدانياتها في الخدمة وقيد العمل لصالح الناس وفائدتهم جميعا.

9. **المسار الثامن التمويل لصنع السلام؛** أن المهمة الأساسية لجماعة التمويل هي توفير الدعم المالي لأنشطة ومؤسسات منظومة الدبلوماسية متعددة المسارات، كما أنها بشكل أساسي تضع جدول الأعمال الخاص بالميدان؛ تحدد قضاياه الحاسمة وتثبت أولوياته. والمنطلق الذي يقوم عليه عمل هذه الجماعة هو أن على أصحاب الثروات المسؤولية ولديهم الفرصة للقيام بإسهام إيجابي يقدمونه للعالم من خلال الاستخدام المشروع لذلك المال في رعاية مشاريع جديرة بالرعاية. كذلك يكمن تحت الكثير من حب الخير الاعتقاد بأن المشاريع الممولة ستكتشف قضايا حاسمة وتوفر العمل المطلوب وتسهم في نمو البشرية وتطورها، كما تسعى من أجل عالم أكثر سلاماً.[16]

---

[13] هشام الكريري، دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز شرعية حماس الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، اكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، 2014، ص 37.

[14] مروة حسين، منار محمود، آليات الديبلوماسية المتعددة المسارات في حل النزاعات وبناء السلام، مجلة اتجاهات سياسية - المجلد السابع - العدد الخامس والعشرون كانون الأول - ديسمبر 2023، ص 275.

[15] عامر عنصل، دور الدبلوماسية متعددة المسارات في إدارة النزاعات الدولية: المقاربات الأمنية في دول آسيا الشرقية، مصدر سابق 24.

[16] مروة حسين، منار محمود، مصدر سابق، ص 276.

10. **دبلوماسية المسار التاسع الاتصال والإعلام،**[17] أي صنع السلام من خلال المعلومات فهذا المجال الذي يتم فيه تكوين الرأي العام من خلال التلفزيون والراديو ووسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. يقوم هذا المسار بإعلام الجمهور وإشراكه في قضايا الصراع والسلام. يؤثر هذا المسار على عمل المسارات الأخرى من خلال تزويدها بالمعلومات الضرورية في مناطق النزاعات، حيث تعد وسائل الإعلام الورقة الرابحة بقدرتها على التأثير في الرأي العام بما فيه المحلي والعالمي وقدرتها على تحويل سلوكيات أطراف النزاع خاصة عندما تكون حيادية في التعامل مع مشكلات النزاعات.

(2) المبادئ الأساسية للدبلوماسية متعددة المسارات

تمثل الدبلوماسية متعددة المسارات منظوراً شاملاً ومتشابكاً مع الموضوعات التي تُستجد أو تسوية النزاعات والصراعات العميقة أو طويلة الأمد التي تحتاج إلى معالجة من خلال مناهج جديدة للتعامل الخارجي مع موضوعات مختلفة في العلاقات الدولية ومنها التعاون وغيرها. وقد حدد معهد الدبلوماسية متعددة المسارات في واشنطن(IMTD) اثني عشر مبدأ أساسياً لهذا النوع من الدبلوماسية،[18] التي يعتبرها نوعاً من النشاط ينحصر أساساً في نشاطات الحكومات غير الرسمية، وتميل إلى حل النزاعات وتبادل التعاون والخبرات بين الشعوب، والتركيز على قضايا تنمية المجتمع وتعبئة الرأي العام وتطوير وسائل الإعلام والاتصال. والمبادئ الإثني عشر تتمثل بما يلي:[19]

1. **الدعوة Invitation** : إذ يجب أن يتم الدخول في عملية حل الصراع من قبل طرف دولي بموجب دعوة من أحد أطراف الصراع؛ فالدعوة ينبغي أن تتم من قبل الطرف المحلي كشكل من أشكال طلب المشاركة، وغالباً ما تكون هذه الدعوة من طرف واحد في النزاع أو من مجموعة معينة في النظام.[20]
2. **الالتزام طويل الأجل Long Term Commitment:** غالباً ما تستغرق أنماط النزعات التي تتعرض لها الدبلوماسية المتعددة المسارات وقتاً طويلاً، لذا يستغرق حلها وقتاً طويلاً أيضاً، إذ إن هذه النزاعات لا تحل بسهولة أو بسرعة. لذلك، يجب أن تلتزم التزاماً طويل الأجل بمشاريع حل النزاع؛ فبناء السلام لا يتضمن تصميم مشاريع بحيث يمكن أن يصل إلى نظام ما ويوفر حدثاً تدريبياً واحداً، ثم يغادر، ولكن التصميم - على التزام طويل الأجل يمكن أن يحدث تغييراً (تحولاً) حقيقاً ومستداماً يدعم مهمة بناء السلام وتحويل الصراع.
3. **العلاقة Relationship:** يرتبط نجاح الدبلوماسية متعددة المسارات في بناء سلام ارتباطاً مباشراً بجودة العلاقات التي تؤسسها، بمرور الوقت، مع الأفراد والجماعات والمؤسسات في جميع أنحاء

---

[17] لويس ديامونه، جون ماكدونالد، الدبلوماسية متعددة المسارات منهج منظوماتي للسلام، ص 233.

[18] انظر/ي مبادئ معهد الدبلوماسية المتعددة المسارات - المكتبة الدبلوماسية

كذلك انظر/ي لويس ديامونه، جون ماكدونالد، الدبلوماسية متعددة المسارات منهج منظوماتي للسلام.

[19] مروة حسين، منار محمود، آليات الديبلوماسية المتعددة المسارات في حل النزاعات وبناء السلام، مجلة اتجاهات سياسية - المجلد السابع - العدد الخامس والعشرون كانون الأول - ديسمبر 2023، ص 277- 280.

[20] مصطفى جاسم حسين، سعد سلوم، دور الدبلوماسية متعددة المسارات في حل النزاعات الدولية، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مجلد 8، عدد 34، 2020، ص 179.

النظام الذي تعمل فيه، إذ يتم تكريس جزء كبير من عملها في نظام الصراع لإقامة علاقات مع أطراف النزاع؛ فلن يحدث تحويل حقيقي دون إقامة علاقات متجذرة، وستكون هناك مشاكل وصراعات واحتياجات مستمرة لمواصلة تنمية وإصلاح وإعادة صياغة العلاقة مراراً وتكراراً. وبالطبع فإن جودة العلاقات التي يتم تأسيسها سوف تسهم في بناء الثقة وتدعيمها على نحو يجعل من تدخل هذا النوع من الدبلوماسية فاعلاً وبناءً لتحقيق السلام.[21]

4. **الثقة Trust:** يجب أن تكون العلاقات في إطار هذا النوع من الدبلوماسية مبنية على الثقة المتبادلة. إذ تسعى الدبلوماسية المتعددة المسارات إلى بناء الثقة الشخصية والمؤسسية مع مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة على نطاق المنظومة، والتي تشمل كسب ثقة المؤسسة السياسية وقبول عملها في المجال العام الأوسع في الممارسة العملية.

5. **الارتباط Engagement :** إن الدبلوماسية متعددة المسارات تشارك بفاعلية في مشاريع حل النزاعات وبناء السلام، ليس كشخصيات بعيدة، ولكن كشركاء مشاركين حقيقيين ومهتمين. على الرغم من أنّ الدبلوماسية متعددة المسارات تدخل حالات الصراع كأطراف ثالثة محايدة، ولكنها محايدة فقط فيما يتعلق بأي نتيجة معينة للنزاع، إلا أنها عندما تدخل كطرف في علمية حل النزاع تصبح جزءاً منه، وتتأثر بما يحدث داخل هذا النزاع والتفاعل والتواجد بشكل كامل مع شركائها المحليين وتشارك وتطور بعمق العلاقات الإنسانية ضمن حدود السلوك المهني الأخلاقي.

6. **الشراكة Partnership** : إنّ جزءاً من مهام الدبلوماسية متعددة المسارات تعمل على إنشاء الشراكة في جميع جوانب عملها، وتعمل بشكل تعاوني مع الشركاء المحليين، وتنشئ تحالفات واتحادات، وذلك لا يمكن لمنظمة واحدة توفير جميع الموظفين أو المهارات أو الخبرة الفنية اللازمة. في عملية تحويل الصراع، فإن التعاون والتآزر بين مختلف أطراف النزاع في هذا المجال سيضمن نجاحاً أكبر في المشروع والتقدم في هذا المجال.

7. **توليف الحكمة Synthesis of Wisdom:** قد يفشل التدخل في حال عدم المعرفة الكافية بالثقافة المحلية، لذلك من المهم السعي إلى استنباط الحكمة الأصلية للمجتمعات التي يتم العمل فيها ونسج مزيج ثقافي مناسب من الناحية النظرية والممارسة يناسب كل حالة بعينها. وإذا كانت الدبلوماسية متعددة المسارات تأتي من منظور غربي في ممارسة حل النزاعات، فإنه يجب تقديمها وفق وجهة نظر الثقافية المحلية، ويجب تشجيع الشركاء المحليين على إكمال الصورة الكلية من خلال تجاربهم ونهجهم. وإدراج حيز لها في عملية التقييم للحصول على تعليقات حول الأهمية الثقافية لعمل هذا النمط من الدبلوماسية مع ضرورة دعم إنشاء مواد تعليمية وتدريبية مؤلفة محليا.[22]

8. **التقنيات المتعددة Multiple Technologies** : يتمثل أحد المبادئ الموجهة للدبلوماسية متعددة المسارات في استخدام مجموعة متنوعة من التقنيات والمنهجيات والأنشطة، وتتضمن إنشاء تقنيات جديدة، حسب الضرورة، مثلاً التعاون مع العديد من الأطراف لحل النزاعات في العمل

[21] اسمهان سعداني، منهج الحل التفاعلي في النزاعات الدولية دراسة نظرية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين، 2018، ص 39.

[22] مصطفى حسين، وسعد سلوم، دور الدبلوماسية متعددة المسارات في حل النزاعات الدولية، مصدر سابق، ص 180.

الجماعي، إذ لن تكون هناك منهجية واحدة كافية. في هذا السياق من الواضح إن المراحل المختلفة لتحويل الصراع تتطلب أطرافاً وتقنيات مختلفة للتدخل.

9. **بحوث العمل Action Research** : يعد عمل الدبلوماسية متعددة المسارات موجهاً نحو التعلم. على الرغم من أن بيان مهمة هذا النمط من الدبلوماسية لا يذكر التعلم والبحث، إلا أن ممارستها العملية تشير إلى أهمية التعلم والبحث في فض النزاعات، إذ يتمثل هدف كل منهما في السعي إلى إيجاد طرق التدخل الفعّال. كما يوفر بيانات للبحث في الأساليب الأكثر فاعلية في ممارسات حل النزاعات.

10. **المسؤولية Responsibility** : وهو مساعدة الأطراف في النزاع والمؤسسات المحلية على تحمل مسؤولياتها خاصة في حل النزاع. إذ تشدد الدبلوماسية متعددة المسارات في عملها على أن الحلول والعدالة لا يمكن فرضها من الخارج أبدا؛ فمسؤولية التعامل مع الصراع هي مسؤولية أطراف النزاع من خلال دعم شركائها المحليين في تحمل المسؤولية، ودعم مبادرات إنشاء مؤسسات ومشاريع تدريبية لتنمية القدرات المحلية.[23]

11. **التمكين Empowerment** : بما أن الأفراد والجماعات يتحملون مسؤولية حياتهم، فهم يعرفون قوتهم الإبداعية بشكل واضح لذا تسعى الدبلوماسية متعددة المسارات لتشجيع عملية التمكين هذه، ودعم عوامل التغيير المحلية لأنها تتصدى للتحديات المعقدة والخطيرة في كثير من الأحيان التي تواجه أنظمتها. والتمكين يمكن أنْ يأخذ أشكالاً عديدة من خلال الشراكة والمسؤولية فضلاً عن اتخاذ خطوات محددة لتمكين المشاركين؛ بحيث تقدم لهم فرصاً لحضور مؤتمرات أو دورات تدريبية لاسيما المساعدة في تطويرهم المهني والنقطة المهمة هي أنّ العمل لا يقتصر أبداً على أهداف حدث تدريب أو حوار بل تسعى إلى تحويل الصراع، وهذا يتطلب التمكين المحلي.

12. التحول **Transformation :** هو محور هدف الدبلوماسية متعددة المسارات في دعم عملية تحويل منظومة الصراع، من خلال تغيير المعتقدات والقيم والتصورات والسلوكيات، والهياكل.

[23] سميرة ناصري، الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 52.

(3) الممارسات والتحديات في التجارب الدولية[24]

عادةً لا تتضمن الدبلوماسية متعددة المسارات تدخلات معيارية موحدة، بل تتطلب تصميماً دقيقاً، وتيسيراً حساساً للسياق، وفهماً استراتيجياً للبيئة المحلية والدولية، حيث تتداخل الحقوق والرواية في الصراعات والنزاعات والانشغالات الأمنية والاقتصادية والمصالح الإقليمية، مما ينبغي التعامل مع هذه الأشكال من الدبلوماسية بدقة ومرونة على حد سواء، كما يمكن أنْ يكون تفعيل أكثر من مسار في آن من مسارات الدبلوماسية المتعددة المسارات.[25]

في المقابل، كثيراً ما ساهمت الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الطويلة الأمد وغير المتكافئة، لكن كيفية ذلك بالتحديد غير معروفة تماماً، حيث تشير العوامل الحاسمة في نجاح مبادرات المسار الثاني اختيار المشاركين؛ فالحوارات الفعالة تتطلب شخصيات تحظى بمكانة واحترام ضمن شبكاتها المهنية أو المجتمعية، وتملك القدرة على التأثير ونقل الأفكار إلى خارج دائرة الحوار. ولا يشترط أن يكون هؤلاء من السياسيين رفيعي المستوى؛ بل يمكن أنْ يكونوا من الباحثين في مراكز الدراسات، أو رجال الدين، أو الناشطين في مجال تمكين المرأة، أو الصحفيين، أو الأكاديميين، أو قادة القطاع الخاص، وتنبع شرعيتهم من قدرتهم على التعبير عن وجهات نظر معتبرة، والتأثير في دوائر صناعة القرار داخل مجتمعاتهم.[26]

تشير دراسة "الطريق الخفي إلى السلام: دور دبلوماسية المسار الثاني والحوار غير الرسمي في حل النزاعات المسلحة الممتدة" إلى إحدى عشرة تجربة دولية (إيرلندا الشمالية، أنغولا، كولومبيا، وجنوب أفريقيا، غواتيمالا، بنغلادش، السودان، الجزائر/فرنسا، والفلبين مع جبهة مورو الوطنية للتحرير، وماينمار، والهند والباكستان) إلى مساهمة دبلوماسية المسار الثاني في توفير إمكانيات لبدء مفاوضات بين الأطراف المتنازعة، وإلى الوصول في أغلب هذه التجارب لاتفاقات لحل النزاعات؛ وذلك عبر تطوير الأفكار أو تقديم مقترحات خلاقة للمسار الأول "الدبلوماسية الرسمية" لحل قضايا النزاع المعقدة، والمساهمة في خلق رأي عام مؤازر لبدء السلام بين الأطراف. كما رصدت الدراسة العوامل المؤثرة في نجاح هذا المسار في كل تجربة على حدة ووضع نموذج ممكن التطبيق كأفضل الممارسات في الوصول إلى اتفاقات بين الخصوم والأطراف المتصارعة.

تقدم دبلوماسية المسار الثاني أطراً نظرية متطورة تسلط الضوء على كيفية معالجة القضايا الشائكة في المفاوضات؛ مثل كيفية انتقال الأطراف من المساومة القائمة على المواقف إلى الحوار القائم على المصالح ضمن مساحات حوار ميسرة قد تكون سرية أو غير رسمية، وكيفية تحويل الأفكار والرؤى المتولدة في المساحات غير الرسمية إلى مفاوضات المسار الأول وإلى جمهور الطرفين المتنازعين.

وقام الباحثون بتطوير نموذج تصنيف لكيفية مساهمة دبلوماسية المسار الثاني وتأثيرها في مختلف مراحل عملية السلام، حيث يتألف التصنيف من ستة أدوار أو مراحل مفصلية أو متميزة يمكن أنْ تؤديها وتمر بها دبلوماسية المسار الثاني المساند أو الراغب في تطوير عملية السلام بين الأطراف المتنازعة. ويقوم هذا

---

[24] علي المولوي، ردم الفجوة: الدبلوماسية المتعددة المسارات كضرورة استراتيجية للعراق، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، ص ص 8-12.

[25] علي المولوي، ردم الفجوة: الدبلوماسية المتعددة المسارات كضرورة استراتيجية للعراق، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، ص 8.

[26] See/ Dr. Julia Palmiano Federer, Dr. Peter Jones, Mariana Savka, Laura Rose O'Connor, Fernando Aguilar. The Hidden Track to Peace: The Role of Track 2 Diplomacy and Unofficial Dialogues in Resolving Protracted Armed Conflicts. Prepared for Bridging Insights in the framework of the "Why it Worked" research project Ottawa Dialogue/University of Ottawa. February 2023.

النموذج على فكرة أنّ دور الحوارات غير الرسمية ليس ثابتًا أو خطيًا، بحيث يتغير تبعًا لتطور النزاع والعملية السياسية؛ أي أن تطبيق أو مسار هذه المراحل ليست متتابعة بل يمكن أن ينتقل دور ووظيفة المسار الثاني في عملية السلام بين المراحل المختلفة في اتجاهات متعددة بمرور الوقت، ويمكن أنْ تكون مستويات مختلفة من المسار الثاني فعّالة في ذات الوقت، وأحياناً دون علم بعضها البعض.

تصنيف الأدوار والمراحل في دبلوماسية المسار الثاني[27]

##	الخطوة/ المرحلة	الوصف	الدور/ الوظيفة
1.	في البداية (In the Beginning)	تمثل هذه المرحلة اللحظات الأولى السابقة حتى لوجود عملية سلام رسمية. ففي هذه المرحلة، تساعد اللقاءات غير الرسمية والاستكشافية على كسر الحواجز النفسية والسياسية، وفتح المجال أمام فكرة الحوار مع "الطرف الآخر". وغالبًا ما تكون هذه الاتصالات: سرية، غير رسمية، ومحدودة العدد . ويكون الهدف الأساسي منها؛ اختبار إمكانية الحوار، وبناء الحد الأدنى من الثقة، واستكشاف ما إذا كان التواصل بين الخصوم ممكنًا أصلًا .	إجراء اتصال أولي بين أفراد من مجتمعات/جماعات متنازعة. المسار 1.5: اتصالات هادئة بين أشخاص مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بالمسؤولية الرسمية، وأحيانًا حتى عبر قنوات خلفية (مثل بريندان دودي في إيرلندا الشمالية)؛ المسار 2: اتصالات بين أشخاص مؤثرين ولكنهم أبعد ما يكونون عن الحكومة (مثل الحوارات الجنوب أفريقية قبل المحادثات النهائية في المملكة المتحدة؛ والحوارات الإسرائيلية الفلسطينية المبكرة) يكون الهدف الأساسي منها: • اختبار إمكانية الحوار، • وبناء الحد الأدنى من الثقة، • واستكشاف ما إذا كان التواصل بين الخصوم ممكنًا أصلًا . وتشمل هذه المرحلة أحيانًا: • قنوات خلفية سرية، • أو لقاءات بين شخصيات قريبة من دوائر صنع القرار . هذه المرحلة لعبت دورًا مهمًا في حالات مثل: • إيرلندا الشمالية، • جنوب أفريقيا، • والحوار الإسرائيلي–الفلسطيني المبكر .
2.	العمل الشاق (Heavy Lifting)	في هذه المرحلة، يتولى المسار الثاني معالجة القضايا التفصيلية التي تجد المفاوضات	استكشاف القضايا التي يجدها المسار 1 "صعبة للغاية" سياسيًا. المسار 1.5 (مثل حوار أوتاوا حول البرنامج النووي الهندي الباكستاني)؛ المسار 2 (مثل مشروع البلدة

[27] See: *Peter Jones, Julia Palmiano Federer, Mariana Savka, Fernando Aguilar, and Laura O'Connor.* How It Helped: The Role of Track Two in Protracted, Asymmetric, and Ethnonational Conflicts. *Negotiation Journal Volume 41 .2025. p p 174-176.*

##	الخطوة/ المرحلة	الوصف	الدور/ الوظيفة
		الرسمية صعوبة في مناقشتها علنًا بسبب حساسيتها السياسية. **وتشمل ذلك:** القضايا الإقليمية المعقدة، ترتيبات تقاسم السلطة، الملفات الأمنية، أو القضايا المرتبطة بالهوية والدين والثقافة. وهذه المرحلة قد تكون إدارة نزاع أو حل له حسب الظروف.	القديمة في القدس)؛ المسار 3: حول العلاقات الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية الأوسع. توفر الحوارات غير الرسمية مساحة أكثر مرونة تسمح للأطراف بـ: • استكشاف حلول غير تقليدية، • اختبار أفكار جديدة، • وتبادل الرؤى بعيدًا عن الضغوط الإعلامية والسياسية . وفي بعض الحالات، لعبت حوارات المسار الثاني دورًا حاسمًا في صياغة مقترحات جرى لاحقًا نقلها إلى طاولات التفاوض الرسمية.
3.	القفزة الكبرى إلى الأمام (Great Leap Forward)	تشير هذه المرحلة إلى اللحظات التي تُحدث فيها الحوارات غير الرسمية اختراقات سياسية مهمة لم تكن ممكنة عبر القنوات الدبلوماسية التقليدية. وغالبًا ما يحدث ذلك لوجود مزيج من التحولات السياسية، ووجود علاقات ثقة تراكمت عبر الحوارات السابقة، والنضج السياسي.	تسمح هذه اللحظة للأطراف بتخيل: ترتيبات جديدة، وعلاقات مختلفة، وحلول تتجاوز المواقف التقليدية القائمة. (ومن الأمثلة على ذلك: اتفاق أوسلو، الحوارات الجنوب أفريقية التي اتخذت بريطانيا مقرا لها، وحالة موزمبيق). تمثل هذه المرحلة نقطة تحول مفصلية في كثير من عمليات السلام الناجحة.
4.	دعم الحياة (Life Support)	إبقاء أبواب الحوار مفتوحة، على الرغم من أن العملية الرسمية خاملة بشكل أساسي. يمكن القيام بذلك على مستوى المسار 1.5، ولكن في أغلب الأحيان على مستوى المسار 2 أو حتى المسار 3. أي محاولة المساهمة في إدارة النزاع عن طريق إبقاء الأبواب مفتوحة. في بعض النزاعات، تتعطل العملية الرسمية أو تدخل في حالة جمود، لكن الحوارات غير الرسمية تستمر في إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة؛ لأن المسار الثاني يحافظ على الحد الأدنى من التواصل السياسي حتى في الفترات التي تبدو فيها فرص السلام ضعيفة للغاية. وقد يتم ذلك عبر: • لقاءات أكاديمية، • مبادرات مجتمعية، • أو حوارات غير رسمية بين شخصيات مؤثرة.	إبقاء بعض القنوات مفتوحة، حتى عندما تكون احتمالات التقدم ضئيلة أو معدومة، كاستثمار في المستقبل (هذا الدور كان مهمًا على سبيل المثال، في إيرلندا الشمالية، الهند وباكستان في أوقات مختلفة) يُنظر إلى هذا النوع من الحوارات باعتباره استثمارًا طويل المدى يمنع الانهيار الكامل للعلاقات بين الأطراف.
5.	اللعبة النهائية أم اللعبة اللانهائية؟	وصول عملية السلام إلى نقطة أصبحت فيها وسيلة لإدارة الصراع بدلًا من حله أي تتعلق بـ"العملية" أكثر من "السلام"، وفي هذه الحالة، تستمر اللقاءات والاجتماعات دون	ترغب الفصائل في هذه المرحلة باستخدام محادثات المسار 1.5 أو 2 كأدوات لإدارة الصراع من أجل تجنب التصعيد غير المرغوب فيه، ولكن دون السعي إلى حله؛ أي تجميد

##	الخطوة/ المرحلة	الوصف	الدور/ الوظيفة
	(Endgame or Endless Game?)	وجود إرادة سياسية حقيقية للوصول إلى تسوية نهائية، وتصبح الحوارات جزءًا من "إدارة الأزمة" أكثر من كونها مسارًا لإنهاء النزاع. يمكن أن تلعب أيضًا دورًا في المساعدة على "إدارة" الصراع، وهو أمر إيجابي، ولكنه قد يؤدي أيضًا إلى وضع يصبح فيه الصراع "متجمدًا" عند مستوى "مقبول" من العنف. وقد يؤدي هذا إلى خطر أن تستخدم الفصائل من كل جانب التي لا ترغب في رؤية حل القضية عنصر المسار 2 من "العملية" للحفاظ على استمرار الحوار من أجل منع اندلاع العنف، ولكن دون الرغبة أو النية في مواجهة الخيارات الصعبة على مستوى المسار 1 المطلوبة لحل الخلافات.	النزاع، وإطالة أمده، وتحويل الحوارات إلى جزء من المشكلة بدلًا من الحل. ومن الأمثلة التي تشير إليها الدراسة: • بعض مراحل العلاقات الهندية–الباكستانية، • وبعض مسارات الحوار الإسرائيلي–الفلسطيني . يصبح المسار 2 أداةً لإبقاء الصراع مستمرًا/إدارته؛ فبدلًا من محاولة حله، فإنه يُخاطر بأن يصبح جزءًا من المشكلة.
6.	توسيع النطاق (Broadening the Scope)	في هذه المرحلة، ينتقل التركيز من النخب السياسية فقط إلى إشراك المجتمع الأوسع في عملية السلام. بحيث يشمل ذلك؛ المجتمع المدني، القيادات المجتمعية، النساء، الشباب، والمؤسسات الثقافية والأكاديمية . وتهدف هذه المقاربة إلى بناء سلام مجتمعي أوسع، وخلق دعم شعبي للتفاوض، والضغط على النخب السياسية من أجل إنهاء النزاع .	هذا النوع من المشاركة المجتمعية يساعد على: • تعزيز شرعية العملية، • وتوسيع قاعدة التأييد للسلام، • وتحويل السلام من اتفاق سياسي إلى عملية اجتماعية شاملة.

تجدر الإشارة إلى أنه لا يقل أهمية عن ذلك القدرة الاستراتيجية للمشاركين؛ ففي بيئات السياسة المعقدة مثل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، يجب أن يكون المشاركون مُلمين بجوهر القضايا المطروحة، وواعين كذلك بالبُنى السياسية والاجتماعية والمصالح الإقليمية التي تحيط بها. ولكي تثمر حوارات المسار الثاني تأثيراً حقيقياً، يجب أن تُفضي إلى بناء شبكات قادرة على التواصل مع صناع القرار ونقل مخرجات الحوار إليهم بفعالية. كما أنّ جودة النقاش تُعدُّ عنصراً حاسماً، فالحوارات المنتجة ضمن هذا المسار تمزج بين الإبداع والواقعية. فهي تتجنب الغرق في المثالية النظرية، وفي الوقت نفسه تتحدى الفرضيات التقليدية والمقاربات البالية. وغالباً ما تنبثق أكثر المقترحات فاعليةً من المساحات الفاصلة بين المواقف المتصلبة؛ فهي لا تكون راديكالية تماماً ولا محافِظة كلياً، بل توفر مخرجاً سياسياً ممكن التطبيق.[28]

[28] علي المولوي، ردم الفجوة: الدبلوماسية المتعددة المسارات كضرورة استراتيجية للعراق، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، ص ص 9-12.

- **التحديات المرافقة للخطوة الأولى "في البداية" والدروس المستفادة**

بالرغم من أن المرحلة الأولى تبدأ بوجود بعض الأفراد الذين يظهرون رغبة واستعداداً وإدراكاً بوجود محاور وإمكانية إجراء محادثات من الطرف الآخر. لكن ترافق هذه المرحلة وفقاً للتجارب التي نظر إليها تحديات تتمثل؛ بغياب الإرادة السياسية أو الشخصية للانخراط في حوار، والخشية من ردود أفعال شعبية سلبية نتيجة للصورة النمطية السائدة عن الطرف الآخر. فقد وصفت الأطراف المتنازعة بالإرهابيين والانفصاليين وتعرضت لحملات دعائية، كما حظرت مثل القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) في كولومبيا، والمنظمات المسلحة العرقية في ميانمار، والمؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا، وبالتالي فإن أي مباحثات رسمية قد تفقد الحكومة مصداقيتها أمام جمهورها فتُصورها ضعيفة ومستسلمة للعنف. لكن في المقابل فإن هذا التحدي يشكل فرصة للمسار الثاني لأن مسارات الحوار غير الرسمية تساعد الأطراف على استكشاف إمكانية عملية حوار دون خوف من انتقادات علنية.

أما نوع المُسير فقد كانت هناك اختلافات في طبيعة المُسير للحوار في المسار الثاني، ففي كل من غواتيمالا والسودان تم إطلاق حوارات المسار الثاني من قبل الزعماء الدينيين، أما في جنوب افريقيا والجزائر/ فرنسا من قبل سياسيين ورجال أعمال وصحفيين، فيما أطلق الحوارات ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال في ميانمار وإيرلندا الشمالية. وقد حفزت مشاركة رجال الأعمال العمليات السياسية من خلال توفير تمويل اللازم لحوار المسار الثاني في كولومبيا.

- **التحديات المرافقة للخطوة الثانية "العمل الشاق" والدروس المستفادة**

تُركز حوارات المسار الثاني في مرحلتي البداية والمرحلة الحاسمة، من بين أمور أخرى، على بناء الثقة وبناء العلاقات، وهذه عوامل حاسمة تدفع العملية إلى الأمام؛ تفيد التجربة الكولومبية أن ممثلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) واصلوا الحوار بالرغم من اغتيال زعيمهم على يد القوات الكولومبية الحكومية. فيما أدرج المسيرون الإندونيسيين لقاءات اجتماعية في حوارات بين الفلبين وجبهة مورو الوطنية للتحرير (MNLF). وفي جنوب افريقيا تلقى العديد من المشاركين في المسار الثاني تهديدات وتعرض البعض للاعتقال من قبل الحكومة مما نشأ شعور مشترك بين المتحاورين بالخطر. كما حدث في حالتي السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، وفرنسا وجبهة التحرير الجزائرية.

أما دور وخصائص المُسير، بالإضافة إلى تمتعه بالشعور القوي وبالتعاطف والذكاء العاطفي والخبرة في آليات صنع القرارات في المستويات العليا، يتطلب أن تكون لديه القدرة على مساعدة الأطراف على بناء المستقبل المتخيل والتمتع بالخصائص التالية: (1) القدرة على مساعدة المشاركين على تخيل علاقة مع بعضهم البعض، و(2) القدرة على تجنب الوقوع في الجذور التاريخية للصراع للحفاظ على احتمالات تحقيق هدف مشترك، و(3) القدرة على تشجيع المشاركين على تخيل وتقبل إمكانية التغيير، و(4) الاستعداد للمخاطرة بالعمل من أجل المستقبل.

تركز هذه الخطوة على تطوير الأفكار والمقترحات التي تهدف إلى التوصل لحل نهائي بحيث تعمل على قراءة الخطوط الحمراء للأطراف وتقييم مصداقية التصريحات السياسية، وقراءة الجوانب الملموسة للأسس السياسية والاجتماعية للصراع، واستكشاف القضايا وليس المساومة على المواقف. إنّ المرحلة الأصعب في هذه المرحلة الإحساس بشعور الملكية للمقترحات والحلول التي تولدت لدى المشاركين في المسار الثاني.

- **القفزة الكبرى إلى الأمام**

تُعنى هذه المرحلة بحدوث اختراقات في المسار الثاني لا يمكن تحقيقها بالوسائل الدبلوماسية التقليدية، غالباً ما يحدث الاختراق نتيجة تحولات سياسية أو النضج الذي تحدثه جزئياً حوارات المسار الثاني أو مزيج من الاثنين. تشير تجربة جنوب افريقيا إلى أن التغييرات في تصورات صناع القرار الرئيسيين إلى إحداث مثل هذه القفزة؛ فبينما كان رئيس جنوب افريقيا مؤيداً لنظام الفصل العنصري، كان الرئيس الجديد "دي كليرك" يتمتع بالنزعة البراغماتية والمرجعية القانونية ما دفعه نحو نقاش عقلاني نهج قانوني دستوري لتسوية النزاع -بالرغم من أنه برز كعضو محافظ نسبياً في حزبه السياسي- حيث كان يتلقى إحاطات منتظمة من فاعلين في المسار الثاني حول إلغاء نظام التمييز العنصري بالإضافة إلى تراجع الدعم الشعبي لنظام الفصل العنصري مما دفعه إلى تحول في الموقف نحو التفاوض لإلغاء نظام التمييز العنصر.

قد تنشأ هذه المنعطفات نتيجة عوامل مؤثرة متعددة؛ كتغيير القيادة، أو تحول الرأي العام، أو حدث كبير مؤلم، يحدث تأثيراً بالغاً يساعد الأطراف على الاستفادة منها.

أما في غواتيمالا أفرزت عملية التواصل على المستوى الإنساني بين المشاركين في المسار الثاني ووجود علاقة ودية بينهم إدراكاً بأنهم يتشاركون ذات المخاوف والاحتياجات والهموم. كما أنّ تحديد مستقبل متخيل والعمل على تحقيقه ساهم في بناء مقترحات فعالة لعملية السلام.

- **دعم الحياة**

إنّ وظيفة "دعم الحياة" للمسار الثاني الإبقاء على نوع من التواصل في مرحلة تشهد تأزم كبير للنزاع بين الأطراف أو الجمود يجعل التواصل الرسمي متوقفاً، وقد تكون اجتماعات المسار الثاني سرية وقد يبدؤون الحوار وينهونه دون علم أو موافقة عامة من كبار مسؤولي البلدين أو المسار الأول. ففي سياق الصراع الهندي الباكستاني تدهورت العلاقات بين البلدين أعقاب تفجيرات مومباي عام 2008، التي اسفرت عن مقتل 175 شخصاً، فقد تشكلت آليتان هما حوار أوتاوا ومسار تشاو حيث أصبحتا منصتين مؤثرتين لتمكين الحكومتين من قراءة الخطوط الحمراء لبعضهما البعض وتقييم مصداقية التصريحات العلنية، وفهم دور السياسة الداخلية في العلاقات الثنائية.

أما في إيرلندا الشمالية، فقد كانت قناة "دودي الخلفية" وسيلة التواصل بين الحكومة البريطانية وقادة الجيش الجمهوري الإيرلندي مع التزامها بسياسة عدم التواصل مع "الارهابيين أو المرتبطين بهم"، والتي أبقت على خيط الأمل الضعيف في الوصول إلى حل للصراع.

في هذه المرحلة، ركزت آليات نقل الحوار على إدارة النزاع من خلال استمرار الحوار بآليات هادئة والحوار المتواصل، وبناء العلاقات لخلق الاستقرار، وإصدار بيانات مشتركة بين الحين والآخر لضمان استمرار نوع من الحوار كي لا تتم إضاعة كل ما تم بنائه في المراحل/ الخطوات السابقة.

- **توسيع النطاق**

يشير مصطلح "توسيع النطاق" إلى المرحلة التي تدمج فيها الحوارات طيفاً أوسع من الجهات الفاعلة في المسارين الأول والثاني، بهدف تهيئة ظروف اجتماعية وثقافية تعزز السلام والتواصل. ويمارس هذا المستوى الثالث أو المسارات المتعددة، حيث تقوم به جهات متعددة؛ كمنظمات المجتمع المدني ومنظمات رجال الأعمال أو رجال أعمال مبادرين، بطرق مختلفة بما في ذلك كمراقبين أو مشاركين مباشرين أو مستشارين أو من خلال فرق أو لجان أو عمل جماعي. وتظهر تجارب دولية أن الحوارات المجتمعية (المستوى الثالث) أثبتت فاعليتها في إيرلندا الشمالية؛ فقد قامت منظمة Peace People[29] بخطوتين رئيسيتين؛ الأولى: شجعت الكاثوليك على التنديد بالجيش الجمهوري الإيرلندي في المقابل شجعت البروتستانت على التنديد بالعنف شبه العسكري الذي تمارسه الجماعات الموالية. والثانية: فتح حوارات مجتمعية حيث قام المؤسسون بصياغة إعلان وقع عليه أكثر من 100 ألف شخص مما أدى إلى انطلاق حوارات مجتمعية بين الكاثوليك والبروتستانت على المستوى المحلي مما جعل الحوارات بينهما مهمة لبناء السلام في إيرلندا.

أما في غواتيمالا؛ ساهم اشراك المجتمع المدني كركيزة أساسية لنجاح مفاوضات السلام؛ حيث سعت جمعية المجتمع المدني "Civil Society Assembly " إلى اشراك جهات فاعلة من المجتمع المدني بما في ذلك الفئات المهمشة، في عملية السلام بين الحكومة والمعارضة المسلحة. وفي العلاقات الهندية الباكستانية كان لإشراك قطاع الأعمال والتجارة في الحوارات غير الرسمية أثر هام بالرغم من أنّ استمرار العنف في بداية الألفية الحالية.

في هذه المرحلة يتخذ نقل خلاصات ما توصلت له الحوارات طرق متعددة إلى صانعي القرار مثل؛ انضمام الأطراف المتفاوضة الرسمية إلى الحوارات بصفتهم غير الرسمية، أو من خلال الوسطاء، أو من خلال مشاركين في الحوارات الذين تربطهم علاقات وثيقة بالأطراف الرسمية، أو من خلال المواد المنشورة. كما تنشأ في هذه الحوارات تحالفات أوسع من الجهات الفاعلة مما يعزز قدرة المجتمع المدني في حل المشكلات في المسائل المشتركة ويؤثر في نطاق النزاع القائم.

بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تؤدي أدواراً مهمة في دعم اتفاقات السلام أو الترويج لها لدى الرأي العام. كما يظهر في التجربة الفلسطينية الإسرائيلية أن غياب مشاركة المجتمع المدني في هذه المرحلة ساهم بقدر ما في مواجهة تحديات تنفيذ اتفاق أوسلو.

- **اللعبة النهائية أم اللعبة اللانهائية؟**

في هذه المرحلة/ الحالة تصبح حوارات المسار الثاني جزء لا يتجزأ من عملية السلام دون أي مؤشر على إمكانية التوصل إلى حل. في هذا السياق قد تعتمد عملية السلام على المسار الثاني لإدارة الصراع للمساهمة في منع تفاقمه، ومع ذلك يكمن الخطر إذا لم يتم التوصل إلى حل أو لم يكن هناك هدف للحل بأن يتحول هذا المسار من وسيلة لمساعدة الأطراف للوصول لحل إلى غاية في حد ذاتها؛ بحيث يركزون على بنية المنظمين والحفاظ على ذاتهم والموارد المالية المساعدة على بقائهم، ويمكن أنْ يساهم في إطالة أمده من خلال إبقاء القتال أو الصراع في حده الدنى وبالتالي تخفيف الضغط على الجهات الفاعلة الرسمية لاتخاذ

[29] للمزيد انظر/ي The Peace People – Working for non-violence since 1976

القرارات الصعبة الواجبة لإحداث تغييرات ملموسة. تنطبق هذه المرحلة على النزاعات المستعصية أو المتجمدة (مثل النزاع الهندي الباكستاني، والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، والنزاع التركي اليوناني في قبرص) حيث لم تتمكن المفاوضات من الوصول إلى حل القضية الرئيسية.

في هذه الحالة، إذا ما رأي المشاركون استمرار الحوار على أمل أنْ تصبح منصة للتقدم، يصبح من الضرورة اشراك المجتمع المدني في عملية السلام لإبقائها أكثر استدامة وديمومة، وتوسيع نطاق الحوارات ما أمكن؛ بحيث يمكن لنهج متعدد المسارات يشمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات الشعبية والزعماء الدينيين أنْ يسد الفجوات بين أطراف النزاع ويحقق المصالحة بين الجماعات والقوى المختلفة، مما يفتح جسور بين الشعبين أو الجماعات ويتيح تقديم أفكار جديدة لحل النزاعات وتوسيع قاعدة المؤيدين للسلام.

القسم الثاني: تجربة الفلسطينيين في التواصل مع الإسرائيليين والتحديات المرافقة

لم يمكن الايمان بالدبلوماسية متعددة المسارات لدى الفلسطينيين حديثاً، أي بعد اتفاق أوسلو، بل كانت هناك محاولات متعددة في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد احتل موضوع الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية حيزاً واسعاً في إطار الحركة السياسية مع قوى السلام في إسرائيل حيث كان أول لقاء مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي "ركاح" في العام 1977 ومن ثم تعددت اللقاءات مع شخصيات وقوى إسرائيلية متعددة بما فيها شخصيات من حزب العمل وحزب الليكود. وقد بدأ النقاش الجدي في مؤسسات منظمة التحرير في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثالثة عشر المنعقدة في العام 1977 حول موضوع الاتصالات وتعميمها. هذا التطور تم اعتماده في دورات المجالس الوطني الفلسطيني المتعاقبة، حيث يشير قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطيني بتشكيل لجنة من بين أعضائها لمتابعة الاتصالات مع الجهات الإسرائيلية في أيار 1987.[30]

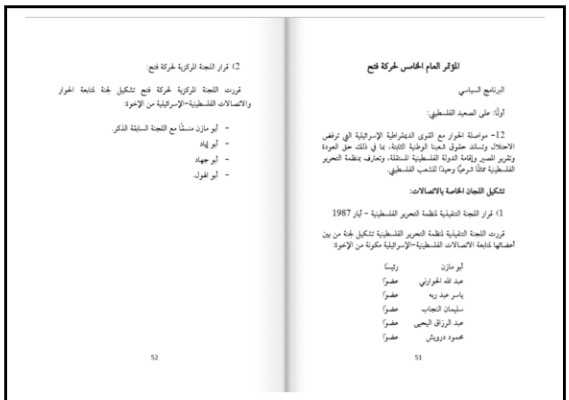

المؤتمر العام الخامس لحركة فتح

البرنامج السياسي

أولاً: على الصعيد الفلسطيني:

2- مواصلة الحوار مع القوى الديمقراطية الإسرائيلية التي ترفض الاحتلال وتساند حقوق شعبنا الوطنية الثابتة، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

تشكيل اللجان الخاصة بالاتصالات:

1) قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية - أيار 1987

قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تشكيل لجنة من بين أعضائها لمتابعة الاتصالات الفلسطينية-الإسرائيلية مكونة من الإخوة:

أبو مازن	رئيساً
عبد الله الحوراني	عضواً
ياسر عبد ربه	عضواً
سليمان النجاب	عضواً
عبد الرزاق اليحيى	عضواً
محمود درويش	عضواً

51

2) قرار اللجنة المركزية لحركة فتح:

قررت اللجنة المركزية لحركة فتح تشكيل لجنة لمتابعة الحوار والاتصالات الفلسطينية-الإسرائيلية من الإخوة:

- أبو مازن مسئولاً مع اللجنة السابقة الذكر
- أبو إياد
- أبو جهاد
- أبو الهول.

52

المصدر: هذه الاتصالات لماذا - الرئيس محمود عباس | الموقع الرسمي لرئيس دولة فلسطين

وبعد حوالي 20 عاماً بعد توقيع اتفاق أوسلو في 1993 وفي العام 2012 شكل الرئيس الفلسطيني محمود عباس لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي، تعتبر من دوائر منظمة التحرير، حيث تمَّ تعيين السيد محمد المدني عضو اللجنة المركزية لحركة فتح رئيساً لها، ومن أبرز أهدافها؛ التواصل مع مختلف الشرائح الإسرائيلية المجتمعية، سواءً اليسارية منها أو غيرها، والتي تؤيد حقوق الشعب الفلسطيني المدنية والسياسية، أو تلك الرافضة للحقوق الفلسطينية، لشرح المواقف الفلسطينية، ورؤية قيادة منظمة التحرير للسلام المبني على حل الدولتين[31]. لكن هذه اللجنة تعرضت لهجوم من أطراف فلسطينية متعددة على إثر إجراء مقابلات مع عدد من الإسرائيليين خاصة سياسيين سابقين وصحفيين في العام 2020.[32] أدت عملياً إلى توقف نشاطها تماماً في العام 2023. الأمر الذي يطرح سؤالاً في غاية الأهمية حول تفكير الجانب الفلسطيني الرسمي إن كانت مسألة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي أمر تكتيكي أم أنها ضمن استراتيجية وطنية شاملة.

وعلى مدار السنوات الماضية نشأت العديد من المؤسسات المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية في مجالات متعددة، بالإضافة إلى أشكال متعددة من الحوارات بين قطاعات مختلفة فلسطينية إسرائيلية ركزت على إعادة احياء العملية السياسية، وعلى خلق فهم مشترك لمعاناة الفلسطينيين والإسرائيليين من العنف وغياب الأمل. لكن الجهود التي بذلت، بدعم من جهات خارجية متعددة خاصة أمريكية؛ قبل تولي الرئيس الأمريكي

---

[30] محمود عباس، هذه الاتصالات لماذا، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 3. هذه الاتصالات لماذا - الرئيس محمود عباس | الموقع الرسمي لرئيس دولة فلسطين

[31] انظر/ي لجنة التواصل الفلسطينية مع الإسرائيليين" ..تطبيع "أم "عمل فدائي"؟

[32] انظر/ي تلك اللجنة الفلسطينية للتواصل مع المجتمع الإسرائيلي

دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في ولايته الأولى وفي الثانية، وأوروبية كانت مبعثرة وبقيت محدودة، وكثير منها كان في الغرف المغلقة، بينما تعرضت المجموعات والمؤسسات التي عملت في هذه المسارات إلى ضغوطات وتهديد من قوى يمينية أو تحت عنوان المقاطعة ما أضعف قدرتهم، وحد من إمكانية إحداث تأثير على الجانبين.

إنّ عدم وجود مرجعية محددة واستراتيجية واضحة وتزاحم المؤسسات للدعم المالي، وكذلك سياسة الممولين الخاصة بموضوع شروط نبذ الإرهاب قد أضعف شرعية المؤسسات أمام الجمهور الفلسطيني، إضافة إلى سياسات الحكومة إسرائيل المعززة للاستيطان والحرب على الفلسطينيين في الضفة وغزة، ناهيك عن الدور الأمريكي كوسيط غير النزيه في المفاوضات. إنّ غياب والمساءلة والمحاسبة الدولية لإسرائيل على ممارساتها، والمرجعية القانونية المبنية على القانون الدولي، واختلاف موازين القوى لعب دوراً في إضعاف المفاوضات واجهاض قوة الدفع لبناء عملية تواصل تحقق الغاية من العملية السياسية التي بدأت في العام 1993.

(1) المفاوضات الرسمية ... المسار المتوقف

مثّلت المفاوضات الرسمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين الإطار الأساسي الذي بُني عليه خيار حل الدولتين، لكنها تحولت مع مرور الوقت إلى مسار طويل بلا نتائج ملموسة. السبب الجوهري هو غياب الإرادة السياسية لدى الحكومات الإسرائيلية، التي تعاملت مع المفاوضات كأداة لكسب الوقت وفرض وقائع على الأرض عبر الاستيطان وتجزئة الأراضي. في المقابل، اعتقد الفلسطينيون أن تقديم تنازلات كبيرة (قبول حدود 1967، مبدأ التبادلية، التعاون الأمني) سيؤدي إلى مكاسب سياسية، لكن هذه التنازلات استُخدمت ضدهم. وقد شكّلت الانتفاضة الثانية نقطة تحول؛ إذ غيّرت المزاج الإسرائيلي وأدّت إلى صعود اليمين المتطرف، فيما فقد الفلسطينيون القدرة على فرض أجندة واضحة. القضايا الجوهرية مثل القدس، الاستيطان، الحدود، اللاجئين، والأمن بقيت عالقة دون حلول، والمجتمع الدولي اكتفى بإدارة الصراع بدل حله.

أشارت نتائج استطلاع الرأي العام الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في أيلول/ سبتمبر 2018 والذي صادف مع مرور ربع قرن على اتفاق أوسلو إلى أن الجمهور الفلسطيني يحمّل الأطراف المختلفة إسرائيل والمجتمع الدولي وكذلك الفلسطينيين بالتوالي المسؤولية عن الفشل الذي لحق باتفاق أوسلو، حيث قالت نسبة من 36% أنّ السبب الأول هو عدم التزام إسرائيل بإنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان، وقالت نسبة من 35% أن السبب الأول هو أن المجتمع الدولي لم يضغط على إسرائيل، وقالت نسبة من 27% أن سبب الفشل الأول يعود للفلسطينيين أنفسهم. وكانت هذه النسبة الأخيرة التي وضعت اللوم على الطرف الفلسطيني مقسمة كما يلي: 11% قالوا إنّ السلطة لم تنجح في بناء مؤسسات عامة قوية ومحاربة الفساد وفرض حكم القانون، وقالت نسبة من 9% أنّ حركة فتح تفردت بصنع القرار واستبعدت القوى الأخرى، وقالت نسبة من 6% أنّ حماس والجهاد الإسلامي قامتا بعمليات مسلحة ولم تلتزما بالاتفاق، وقالت نسبة من 2% أن الانتفاضة الثانية والعمليات التفجيرية كانت هي السبب الأول لفشل أوسلو.[33] ويمكن إرجاع أسباب تعثر المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية للوصول إلى عدة محاور رئيسية تتمثل؛

> ***الاتفاقات الموقعة بما فيه إعلان المبادئ لم تنطو على أي التزام دولي أو إسرائيلي بحل الدولتين. غسان الخطيب***

[33] انظر/ي نتائج الاستطلاع 69 للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية http://pcpsr.org/ar/node/737

- **غياب الإرادة السياسية الإسرائيلية؛** فمعظم الحكومات الإسرائيلية، من إسحاق رابين الذي وقع اتفاق أوسلو عام 1993 حتى بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الحالي 2026، لم تكن مستعدة للاعتراف بدولة فلسطينية كاملة السيادة. حيث أشار رئيس الحكومة الإسرائيلية اسحق رابين نفسه عن حكم ذاتي موسّع لا عن دولة. ويقول الدكتور علي الجرباوي أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت "إسرائيل لم تكن لديها أي نية حقيقية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة" فيما أوضح السيد جمال زقوت القيادي الفلسطيني أنّ إسرائيل بدأت رسميًا بالتراجع عن أي اتفاق يؤدي إلى دولة قابلة للحياة على حدود 1967. ويرى السيد نضال فقها أن "إسرائيل اتبعت سياسة إطالة العملية التفاوضية مع فرض تغييرات تدريجية على الأرض".

> ***«إسرائيل بدأت فعليًا، وإلى حد كبير رسميًا، أن تتراجع عن مسألة أن يفضي أي اتفاق تفاوضي إلى دولة فلسطينية قابلة للحياة على حدود الرابع من حزيران 1967. جمال زقوت»***

- **التحولات الداخلية الإسرائيلية:** أشار السيد أشرف العجرمي إلى أنّ الانتفاضة الثانية غيّرت المزاج الإسرائيلي، فانتقل الرأي العام من تأييد حل الدولتين إلى اعتباره تهديدًا أمنيًا، مما صعّد اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل وتوليه الحكم وبشكل رئيسي في الأعوام 2009 إلى 2026، كما أنّ الأحزاب في المعارضة السياسية أقرب إلى اليمين منها إلى قوى اليسار المؤيد لحل الدولتين.

> ***«اليمين الديني الفلسطيني واليمين الديني الإسرائيلي هم الذين ساعدوا في إفشال العملية السياسية. محمد المصري»***

ويرجع الدكتور غسان الخطيب أسباب التغير في إسرائيل لعاملين: الأول غياب المساءلة دولية لإسرائيل؛ أي أنّ إسرائيل لم تكن تدفع أي ثمن مقابل توجهها للحصول على كامل الأرض الفلسطينية وعدم الوصول إلى اتفاق مبني على خيار حل الدولتين، والثاني هو السلوك الفلسطيني الذي غذى عناصر اليمين في إسرائيل التي كانت أقلية وأصبحت أكثرية؛ بالسلوك المتمثل بالعمليات "الانتحارية" التي قامت بها حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية؛ ففي فترة التي كان الفلسطينيون قد بدأوا بإثبات قدرتهم على حكم أنفسهم خصوصاً في المجال الأمني تصرفت حركة حماس بطريقة تعطي الانطباع لمن يرغب بذلك في إسرائيل أنّ الفلسطينيين غير قادرين وغير جاديين.[34]

يظهر الشكل التالي التراجع المستمر في تأييد خيار حل الدولتين لدى الجمهور الإسرائيلي حسب التقسيم الديموغرافي لطبيعة السكان، حيث انخفض التأييد من أكثر من نصف السكان اليهود (53%) إلى حوالي الخمس (22%) ولدى الفلسطينيين في إسرائيل من 87% إلى 72%. فيما انخفض التأييد لحل الدولتين لدى المستوطنين إلى نسبة 10% في العام 2024 مقارنة بـ 24% في العام 2016.

[34] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور غسان الخطيب مدير مركز القدس للإعلام والاتصال بتاريخ 2026/06/02.

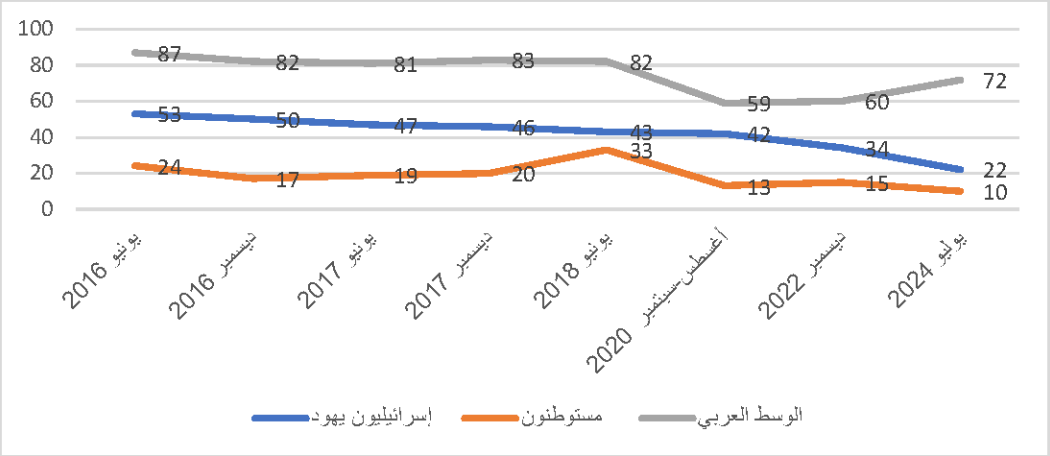

المصدر: [نبض الرأي العام الفلسطيني-الإسرائيلي - فهرس PCPSR |]

- **ضعف الأداء الفلسطيني**: يتحمل الفلسطينيون جانباً من المسؤولية عن هذا التعثر لأسباب عدة منها؛ **أولاً:** الانقسام السياسي الداخلي بين حركتي حماس وفتح، والتنافس الحاد بينهما والذي بدأ بخلاف على البرنامج السياسي وانتهى بخلاف على السلطة، ويرى الدكتور محمد المصري رئيس المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية أنّ الانقسام العمودي بين الفصائل، خصوصاً بعد أوسلو، أضعف الموقف الفلسطيني وأفشل إمكانية بناء استراتيجية موحدة.[35]

«الانتفاضة الثانية كانت خطأ جوهري جسيم وكبير وكارثي على القضية الفلسطينية. أشرف العجرمي»

ويرى الدكتور سفيان ابو زايدة، وزير ومفاوض سابق أنّ التحديات الرئيسية المزمنة فلسطينياً هي، إضافة إلى الأسباب الإسرائيلية المعروفة، عدم وضوح الرؤية أو الاتفاق على رؤية واحدة وتنفيذها هو الذي أدى إلى تعطيل الوصول إلى حل "لو كان أدائنا الفلسطيني جيد سواء كان على صعيد الإدارة أو على صعيد الموقف الفلسطيني الموحد ربما لتغلبنا على العقبات والمعوقات التي حاول أنْ يخلقها اليمين الإسرائيلي".[36]

وثانيا: الضبابية في التفكير، الناجم عن وجود سلطة فلسطينية محصورة لا تملك السيطرة على 62% من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، وصلاحياتها جرى تقليصها بعد الاجتياح الإسرائيلي في العام 2002، ولم تعد تسيطر على غزة بعد العام 2007، ناهيك عن تغيرات على أرض الواقع نتيجة الإجراءات الإسرائيلية بما في ذلك الاستيطان مما حول الاحتلال من مجرد استعمار كولونيالي إلى نظام أبرتهايد عنصري كامل. ويعتبر السيد سامر السنجلاوي الناشط الفلسطيني أنّ جزءًا من المسؤولية يقع على القيادة الفلسطينية التي استسلمت للظروف بدل أن تبتكر حلولًا، قائلاً *"جزء من المسؤولية الفلسطينية هو التعامل مع الظروف الموضوعية وليس الاستسلام لها... إذا ما عندك حل روح، غيرك يجرب حل ثاني".*

[35] مقابلة أجراها الباحث مع اللواء د. محمد المصري مدير المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية بتاريخ 2026/05/26.
[36] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور سفيان أبو زايدة وزير سابق في الحكومة الفلسطينية بتاريخ 2026/06/06.

وثالثا: تحطيم الديمقراطية الفلسطينية والشراكة في منظمة التحرير الفلسطينية ما أدى إلى انعدام القدرة على توحيد جميع القوى ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية وعدم تمثيل جميع القوى في داخل المنظمة، ومن ثم حل المجلس التشريعي، وغياب أي انتخابات سواء في غزة أو في الضفة الغربية. كما أشار كل من السيد سمير حليله وزير سابق والدكتور علي الجرباوي إلى الخلل البنيوي في النظام السياسي الفلسطيني حيث تحولت السلطة إلى شعار فارغ، وأن النظام السياسي لم يبنِ مؤسسات قادرة على إدارة دولة حتى لو تحقق الانسحاب.

- **ضبابية النصوص في الاتفاقيات وإضاعة الفرص:** يرى الدكتور غسان الخطيب مدير مركز القدس للإعلام والاتصال أنّ اتفاق أوسلو لم يتضمن أي التزام دولي أو إسرائيلي بحل الدولتين، مما جعل الاتفاق هشًا منذ البداية. فيما تحدث السيد أشرف العجرمي الوزير السابق عن فرص ضاعت في طابا ومع ايهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية (2006- 2009) ، حيث كان يمكن تثبيت نقاط لا رجعة فيها مثل حدود 1967، لكن القيادة الفلسطينية لم تستثمرها. أما السيد نضال فقها مدير مركز تحالف السلام أشار إلى **سوء إدارة التنازلات** لدى الفلسطينيين؛ حيث قدموا تنازلات دون استراتيجية واضحة، بينما استغل الإسرائيليون ذلك لإطالة العملية التفاوضية وفرض وقائع على الأرض.

« الاتفاقات الموقعة بما فيها إعلان المبادئ لم تنطوِ على أي التزام دولي أو إسرائيلي بحل الدولتين.
غسان الخطيب" »

(2) العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي التحديات المرافقة

مثّلت العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي أحد المسارات المكملة للعملية السياسية، لكنها لم تُدار بشكل استراتيجي من الجانب الفلسطيني. الهدف كان إقناع الجمهور الإسرائيلي بجدوى السلام، لكن الخطاب الفلسطيني ظل متناقضًا بين شعارات شعبوية ومبادرات رسمية غير مدعومة، مما أفقده المصداقية. في المقابل، هيمن الخطاب اليميني المتطرف داخل إسرائيل، الذي صوّر الفلسطينيين كتهديد وجودي، وأغلق أي نافذة للتأثير. وكشفت مراجعة التجربة الفلسطينية في العلاقة/ التواصل مع المجتمع الإسرائيلي عدداً من التحديات منها؛

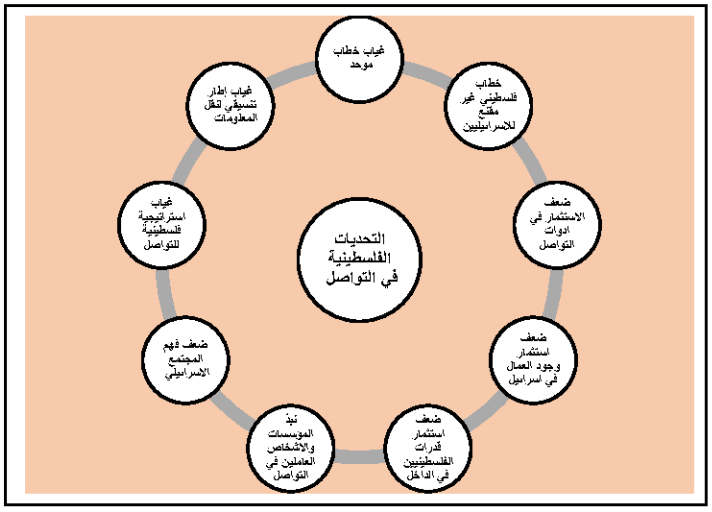

- **غياب خطاب موحد:** اســتمر الخطاب الفلســطيني يقدم خطاباً مزدوجاً ففي الوقت الذي يصرــح به الرئيس الفلســطيني بالتزامه بالســلام وبالمفاوضــات من أجل تحقيقه بقيت الفصــائل الفلســطيني مثل حركة حماس بإصــدار تصــريحات للقضاء على إسرائيل وفنائها. الأمر الذي خلق شعوراً بعدم الثقة بالتصريحات السياسية الرسمية من

قبل الإسرائيليين. يقول السـيد أشرف العجرمي إن الخطاب الفلسـطيني كان شـعبويًا وغير واقعي، بينما أكد السـيد الياس زنانيري، عضـو لجنة التواصـل مع المجتمع الإسرائيلي سـابقاً، أنّ تعدد الرسـائل خلق ضبابية لدى الإسرائيليين.

«تعدد الرسائل من داخل فتح ومن خارجها خلق ضبابية لدى الإسرائيليين. الياس زنانيري»

- **الخطاب الفلسطيني غير مقنع:** أظهر الانقسام السياسي ضعف قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم نموذج متماسك يدير الشؤون الداخلية عبر مؤسسات موحدة وشرعية، ويقدم رسالة واضحة للمجتمع الإسرائيلي قادرة على إقناعه بأنّ تحقيق السلام سيجلب الأمن والاستقرار لاحقاً. بيّن الدكتور غسان الخطيب أنّ الانقسام الداخلي أضعف أي محاولة لإقناع المجتمع الإسرائيلي، حيث ألغى الخطاب المتشدد أثر الخطاب المعتدل.

«الانقسام والخطاب المتناقض ألغى أي قيمة محتملة للحوار مع المجتمع الإسرائيلي. غسان الخطيب»

- **ضعف الاستثمار في أدوات التواصل:** بالرغم من أنّ لجنة التواصل التي أُنشأت في العام 2012 شكلت نقلة نوعية في تأطير رسمي فلسطيني للعمل لإحداث اختراق في المجتمع الإسرائيلي إثر تراجع الدافعية للعملية السياسية "المفاوضات الرسمية" وهيمنة اليمين الإسرائيلي وتراجع القدرة على بلورة مسار جدّي للتوصل إلى اتفاق. لكن لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي لم تُستثمر بشكل صحيح، ولم تستطع إحداث تطور في تمكين المجتمع المدني الفلسطيني للعب دور أكبر في عملية التواصل واستثمار أدواتها.[37] في ظل غياب رؤية واضحة وغياب التنسيق الفعّال المنظم والمستدام مع المؤسسات العامة في مجال بناء السلام.

- **ضعف استثمار وجود العمال في إسرائيل:** على مدار حوالي ستين عاماً، كانت وسيلة الاتصال المباشرة والأكثر استمرارية، نادراً ما توقفت، بين قطاع كبير من المواطنين الفلسطينيين "العمال" مع قطاعات متعددة من المجتمع الإسرائيلي لها تأثير في الحياة السياسية الإسرائيلية، وهم يشكلون أو يمكن أن يشكلون رسلًا للحوار.[38] لكن هذه الوسيلة لم يتم استثمرها بشكل يتيح فرص لإحداث تأثير داخل المجتمع الإسرائيلي.

العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي لم تحقق أهدافها بسبب غياب استراتيجية فلسطينية واضحة، تعدد الرسائل، ورفض التطبيع. ومع ذلك، هناك فرص لإعادة بناء هذه العلاقة عبر استثمار المجتمع المدني، العمال الفلسطينيين، وفلسطيني الداخل كجسور طبيعية للتأثير. المطلوب هو خطاب فلسطيني موحد واقعي، مدعوم بشرعية سياسية، قادر على إقناع المجتمع الإسرائيلي بأنّ السلام مصلحة مشتركة.

- **ضعف استثمار قدرات الفلسطينيين في الداخل:** يشكل الفلسطينيون ما نسبته 21% من السكان في إسرائيل، وهم لديهم بعض الحقوق السياسية التي تتمثل في القدرة على الوصول إلى البرلمان "الكنيست"، وهم يشكلون كتلة وازنة في الحياة العامة والمجلات المختلفة، وقدرتهم على التحرك السياسي والنفوذ في الحياة الإسرائيلية. لكن استمرار غياب التنسيق الفعّال مع الأطياف السياسية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل وضعف فهم التطورات الاجتماعية والسياسية لديهم

[37] مقابلة أجراها الباحث مع السيد نضال فقها المدير التنفيذي تحالف السلام الفلسطيني بتاريخ 2026/05/30.
[38] مقابلة أجراها الباحث مع اللواء د. محمد المصري مدير المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية بتاريخ 2026/05/26.

خلق فجوات في العلاقة، وعدم القدرة على استثمار الإمكانيات المتوفرة لديهم للعب دور في العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي، ويرى الأستاذ أشرف العجرمي "أن فلسطينيي الداخل إذا شكلوا كتلة سياسية موحدة قد يصبحون بيضة القبان في السياسة الإسرائيلية".

- **نبذ المؤسسات والأشخاص العاملين في التواصل:** بات وصم التطبيع لكل شخص أو مؤسسة تقوم بالتواصل أو تعمل في مجال العلاقة مع الإسرائيليين سواء كان ذلك في إطار المسار الثاني أو المسارات الدبلوماسية المتعددة الأخرى مانعاً لفتح مجالات قادرة على إحداث "فرق" مع الاسرائيليين، حيث شكل التوسع في مفهوم المقاطعة حاجزاً أمام مشاركة قطاعات فلسطينية واسعة في مجال العلاقة مع الإسرائيليين.

« لجنة التواصل كانت تُعامل داخليًا كمنظومة منبوذة، مما أفقدها الشرعية الشعبية والسياسية. أشرف الخطيب »

ويقول الدكتور غسان الخطيب "تم الذهاب بعيداً في موضوع المقاطعة بطريقة غير حكيمة حيث تمت المبالغة في موضوع المقاطعة لدرجة إغلاق النطاق المحدود المتاح للتأثير على الجانب الآخر، وأصبح موضوع العلاقة مع الطرف الآخر، بغض النظر من هو الطرف الآخر، محرماً. الأمر الذي يتطلب إعادة تعريف موضوع المقاطعة بما يفسح المجال للعودة لنوع من التعاون ونوع من الحوار بين جهات إسرائيلية معادية للاحتلال وبين من يرى أهمية ذلك من الجانب الفلسطيني؛ كون إسرائيل في المرحلة القادمة مقبلة على تناقضات داخلية كبيرة، أي في اللحظة التي تنتهي فيها الحرب سوف يكون لديهم نقاشات داخلية عميقة قد تتيح فرصة لجهات في المجتمع الإسرائيلي أنْ تكون جزءاً من حوار لإعادة إحياء العملية السياسية. [39]

- **ضعف فهم المجتمع الإسرائيلي:** أحدثت التحولات التي رافقت الانتفاضة الثانية عام 2000 تغيّرات في بنية المجتمع الإسرائيلي في السنوات التي سبقت 7 أكتوبر 2023، فانتقل الرأي العام من تأييد حل الدولتين إلى اعتباره تهديدًا أمنيًا، مما صعّد اليمين واليمين المتطرف في إسرائيلي للحكم في إسرائيل وبشكل رئيسي في الأعوام 2009 إلى 2026. يقابل ذلك ضعف الأحزاب اليسارية أو المؤيدة لخيار حل الدولتين. ناهيك عن قدرة اليمين الإسرائيلي بقيادة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على اقناع الجمهور الإسرائيلي على حصر القضية الفلسطينية باعتبارها مسألة أمنية يمكن علاجها بالإجراءات الأمنية من جهة، وتغييب حضورها في السياسة الإسرائيلية وحملاتها الانتخابية من جهة ثانية.
- **الحاجة لاستراتيجية جديدة** :يعتبر السيد سامر سنجلاوي أنّ مفتاح الحل يكمن في التأثير على الرأي العام الإسرائيلي؛ "*فأي دبلوماسية فلسطينية غير قادرة على مخاطبة الرأي العام الإسرائيلي لن تحقق شيئًا... بيننا وبين أي حل سياسي مع إسرائيل انتخابات إسرائيلية واحدة*"، مشددًا على ضرورة فهم المجتمع الإسرائيلي بعمق بدل الاكتفاء بخطاب القانون الدولي؛ كتهديد للمجتمع الإسرائيلي.

« لم يكن هناك خطاب فلسطيني موحد، بل شعارات شعبوية أفقدتنا المصداقية. أشرف العجرمي »

[39] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور غسان الخطيب مدير مركز القدس للإعلام والاتصال بتاريخ 2026/06/02.

- **غياب إطار تنسيقي لنقل المعلومات:** تفيد تجارب التواصل السابقة بما فيها لجنة التواصل مع المجتمع إلى غياب قناة واحدة موحدة لإيصال الرسائل؛ فبالرغم من انشاء لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي كأداة رسمية تنسيقية إلا أنّها انخرطت في التواصل المباشر شأنها شأن الأطراف الأخرى بما فيها بعض مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، مما أفقدها أنْ تكون مظلة تنسيقية للعاملين في هذا المجال، والقدرة على نقل المعلومات مع الجهات الرسمية أو العاملين المفترضين في المسار الأول الرسمي "القيادة الفلسطينية".

« بالضرورة استثمار قدرة المجتمع المدني الفلسطيني في التواصل مع المجتمع الإسرائيلي. نضال فقها »

في المقابل، فإن جهود متعددة بذلك في قطاعات مختلفة تشير إلى الشراكة في قطاعات اقتصادية ومؤسسات أهلية وشراكات مجتمعية بعضها ما زال فاعلاً وأخرى توقفت أو لم تُمكن من العمل. لكن هذه الجهود كانت مبعثرة وغير منسقة بما يحقق الانفتاح وصياغة روابط إطارية تمكنها من تحويل الأفكار إلى سياسات لدى الجانبين أو الضغط على السياسيين بما يحقق الغاية من هذه الشراكات والمساهمات الاقتصادية والأهلية والمجتمعية للوصول إلى اتفاق لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

أما على الصعيد الداخلي الفلسطيني فإن العديد من الوثائق التي تم إعدادها من قبل منظمات المجتمع المدني في إطار تقديم اقتراحات وتطوير الأفكار المتعلقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي أو قضايا الحل النهائي؛ مثل عقد المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله بتاريخ 2000/12/21 لقاء عصف فكري حول موضوع حلول مقترحة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بمشاركة في اللقاء عدد من الأكاديميين والقانونيين وممثلي اتجاهات سياسية وحزبية فلسطيني[40]. واستطلاعات رأي عام مشتركة لفهم التحولات السياسية والاجتماعية في المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي.[41] فيما قامت مؤسسة تحالف السلام الفلسطيني بتقديم وثيقة أوراق سياساتية" عبر محاكاة للتفاوض بخصوص القضايا الرئيسية "قضايا الحل النهائي" واليوم التالي في قطاع غزة من وجهة نظر النساء.[42] وخارطة قوى السلام في إسرائيلي.[43]

(3) المفاوضات الخلفية (Second Track)

تشير التجارب الدولية في حل الصراعات إلى أن الدبلوماسية غير الرسمية (مبادرات المسار الثاني) ساهمت بشكل فاعل في حل النزاعات الطويلة الأمد وغير المتكافئة، خاصة إذا تم احسان اختيار المشاركين، حيث تتطلب الحوارات الفعالة شخصيات تحظى بمكانة واحترام ضمن شبكاتها المهنية أو المجتمعية، وتملك القدرة على التأثير ونقل الأفكار إلى خارج دائرة الحوار. ولا يشترط أن يكون هؤلاء من السياسيين رفيعي المستوى؛ بل يمكن أن يكونوا من الباحثين في مراكز الدراسات، أو رجال الدين، أو الناشطين في مجال تمكين المرأة، أو

وفّرت المفاوضات الخلفية تصورات متقدمة للحل، لكنها بقيت بلا تأثير سياسي بسبب غياب الدعم الرسمي الفلسطيني والإسرائيلي، وأزمة الثقة العميقة بين المجتمعين. رغم ذلك، فإنها تمثل رصيدًا معرفيًا يمكن البناء عليه إذا توفرت قيادة فلسطينية قوية ودعم دولي جاد. المطلوب هو تحويل هذه المسارات من لقاءات نخبوية إلى أدوات استراتيجية مرتبطة بالمشروع الوطني، بحيث تكون مكملة للمسار الرسمي لا بديلًا عنه.

[40] انظر/ي حلول مقترحة لحل قضية اللاجئينPCPSR |
[41] انظر/ي استطلاعات مشتركةPCPSR |
[42] انظر/ي https://www.ppc.org.ps/public/files/server/0-1750246983.pdf
[43] حركة السلام في اسرائيل

الصحفيين، أو الأكاديميين، أو قادة القطاع الخاص، وتنبع شرعيتهم من قدرتهم على التعبير عن وجهات نظر معتبرة، والتأثير في دوائر صناعة القرار داخل مجتمعاتهم.

لعب المسار الثاني دورًا مهمًا في صياغة تصورات للحل، لكنها لم تتحول إلى مسار سياسي معتمد، هذه المفاوضات كانت غالبًا بين شخصيات فلسطينية وإسرائيلية خارج الإطار الرسمي، وهدفت إلى استكشاف حلول مبتكرة للقضايا الجوهرية. أهم مثال هو **وثيقة جنيف (2003)** التي وضعت تصورًا متكاملًا لحل الدولتين، لكنها لم تحظَ بدعم رسمي فلسطيني أو إسرائيلي.

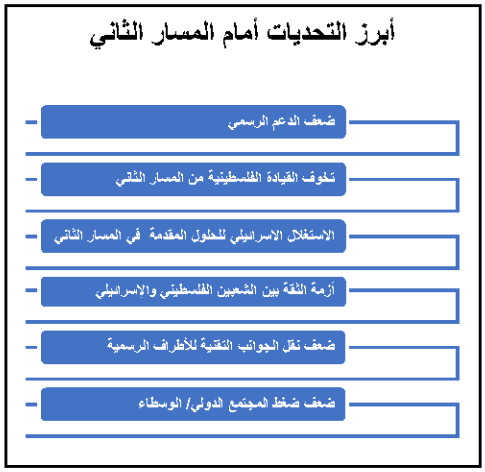

وقد كانت المشكلة الجوهرية لهذا المسار أن القيادة الرسمية كانت تُنظر إليه بعين الريبة، بل أحيانًا، خشية أن تتحول إلى بديل عن المفاوضات الرسمية، الجانب الفلسطيني في هذا المسار كان لديه القدرة على نقل ما توصلوا إليه في الحوارات غير الرسمية إلى القيادة السياسية الفلسطينية بشكل مباشر خاصة أن جزء منهم كانوا شخصيات رسمية ورئيس "الوفد" السيد ياسر عبد ربه هو عضو في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وجزء من المفاوضين في المسار الأول الرسمي. في المقابل فإن رئيس الوفد الإسرائيلي كان وزيراً سابقاً ولديه علاقة مع أقطاب الحكومة الإسرائيلية في ذاك الوقت. ومع ذلك، فإنها وفّرت أرضية معرفية وسياسية يمكن البناء عليها، خاصة في ظل انسداد الأفق الرسمي.

« وثيقة جنيف كانت أهم إنجاز غير رسمي، لكنها لم تُستثمر رسميًا. أشرف العجرمي »

يرى الدكتور غسان الخطيب أن هذه المسارات يمكن أنْ تخدم القضية إذا كانت الحركة الوطنية قوية، لكنها قد تضر إذا استُخدمت لتقويض الموقف الفلسطيني. فيما انتقد الدكتور علي الجرباوي هذه المسارات واعتبرها أداة استُخدمت لتخفيض سقف المطالب الفلسطينية تدريجيًا؛ بحيث يعتبر الإسرائيليون أنّ أي تفاهمات في حوارات المسار الثاني متعلقة بالمطالب الفلسطينية أو الحلول المقترحة من قبل الفاعلين الفلسطينيين في هذا المسار سقفاً للمسار الأول في المفاوضات الرسمية. فيما يقول السيد سامر سنجلاوي إن المشكلة ليست في الجانب التقني بل أزمة الثقة المتعمقة بين المجتمعين؛ لطبقة انخرطت في المسار الثاني أصبحت غير منتجة.

بينما أشار السيد أشرف الخطيب إلى أنّ المشاركين في حوارات المسار الثاني بما فيها لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي والمكلفة رسمياً من الرئيس الفلسطيني تم تُعامل معها داخليًا كمنظومات منبوذة، مما أفقدها الشرعية الشعبية والسياسية. وعلى الرغم من أهمية حوارات المسار الثاني إلا أنّه لم يتم استثمارها رسمياً[44] لإنضاج الأفكار المتعلقة بقضايا الحل النهائي بما يساعد على التفاوض أو إيجاد حلول للقضايا المعقدة في التفاوض الرسمي، علماً أن لحظة نضوج "وثيقة جنيف" كانت المفاوضات الرسمية متوقفة إثر

[44] مقابلة أجراها الباحث مع السيد أشرف العجرمي وزير سابق في الحكومة الفلسطينية بتاريخ 2026/06/05.

تشكيل حكومة ارئيل شارون عام 2001 وما تلاها من الانتفاضة الثانية. كما أنّ بعض المفاوضات غير الرسمية تناولت خرائط أولمرت لكنها لم تُترجم إلى نتائج عملية بسبب غياب الإرادة السياسية.[45]

أما على صعيد الداعمين للبقاء على عملية التواصل بين المؤسسات العاملة في عملية التواصل وبناء السلام من منظمات المجتمع المدني، فقد شكلت الحكومة السويسرية داعماً متواصلاً للحوارات الفلسطينية الإسرائيلية في المسار الثاني، فيما بدأت الحكومة فرنسا بتطوير عملها في هذا المجال بشكل لافت بعد عقد مؤتمر نيويورك المتعلق بالإطار الدولي لتنفيذ خيار حل الدولتين. كما يرى السيد نضال فقها أنّ المجتمع الدولي يهتم بهذه المسارات، لكنه لا يضغط لاعتمادها رسميًا، مما يجعلها محدودة التأثير.

(4) ضعف التماسك الفلسطيني الداخلي

يُعتبر الواقع الفلسطيني الداخلي العامل الأكثر تأثيرًا في إضعاف الموقف الوطني أمام إسرائيل والمجتمع الدولي؛ فالانقسام بين الضفة وغزة، وغياب مشروع وطني جامع، وضعف الشرعية السياسية، وتراجع الثقة الشعبية كلها عوامل جعلت الفلسطينيين غير قادرين على فرض أجندة واضحة أو الاستفادة من أي فرصة سياسية. الأمر الذي لا يتطلب فقط إنهاء الانقسام، بل إعادة بناء منظومة سياسية واجتماعية قادرة على تعزيز صمود الناس، وتوفير الخدمات الأساسية، وإعادة الثقة بين القيادة والشعب. بعد حرب غزة، يرى بعض المشاركين في هذه الدراسة أن هناك فرصة لإعادة التماسك إذا توفرت قيادة قوية ورؤية واضحة، لكن هذه الفرصة قد تضيع إذا استمر الوضع الحالي.

- **انقسام سياسي حول الموقف من خيار حل الدولتين**

يأخذ مفهوم الدولة الفلسطينية الحيز المركزي في المشروع الوطني الفلسطيني وفي فكر الفصائل الفلسطينية المركزية وبرامجها السياسية، حيث استمر النقاش الداخلي على مستويين على صعيد القوى السياسية الفلسطينية؛ المستوى الأول: ما هو مدون في الوثائق الأساسية لهذه القوى والتي تبنت إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني كحق تاريخي للشعب الفلسطيني. وأما المستوى الثاني: ما تم إقراره في المؤسسة الرسمية الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية عبر الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني الفلسطيني، وبخاصة الدورة التاسعة عشر في تشرين ثاني/ نوفمبر 1988 التي أقرت وثيقة إعلان الاستقلال (الوثيقة السياسية الرسمية للفلسطينيين)،[46] وحددت بموجبها الطموحات السياسية للفلسطينيين بثلاث نقاط جوهرية

> المستوى الفلسطيني الداخلي هو العامل الحاسم في أي عملية سياسية؛ فبدون مشروع وطني جامع، وشرعية سياسية، وثقة شعبية، لن يكون هناك وزن سياسي للقضية الفلسطينية. المطلوب هو إعادة بناء النظام السياسي عبر انتخابات، تعزيز الخدمات الأساسية، وإعادة الثقة بين القيادة والشعب. هذه الخطوات ليست ترفًا، بل شرطًا أساسيًا لأي تقدم نحو حل الدولتين أو أي صيغة سياسية أخرى.

[45] مقابلة أجراها الباحث مع السيد سمير حليله وزير سابق في الحكومة الفلسطينية ورجل أعمال بتاريخ 2026/05/31.

[46] جهاد حرب، تصور القوى الفلسطينية المنظمة لمستقبل المشروع الوطني، في كتاب "دمقرطة السياسة الداخلية كأساس لإعادة بناء المشروع الوطني"، وقائع مؤتمر مواطن الخامس والعشرين، ضمن سلسلة: سلسلة مداخلات وأوراق نقدية، معهد موطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بيرزيت، 2021، ص 147.

تمثلت بـ ؛ (1) إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطيني المحتلة عام 1967، و(2) وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967، و(3) حل عادل اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن وفي مقدمتها القرار 194.[47]

« لا يمكن استعادة الوزن السياسي دون مشروع وطني جامع. غسان الخطيب»

لكن مواقف القوى الفلسطينية من هذا البرنامج السياسي القائم على المرتكزات الثلاث بقيت متباينة واستمرار الاختلافات بينها؛ فحركة فتح والجبهة الديمقراطية وحركة المبادرة الفلسطينية وحزب الشعب تنظر إليه كهدف، فيما تنظر الجبهة الشعبية كخطوة مرحلية، وحركة حماس "كصيغة توافقية وطنية مشتركة" دون التنازل عن الحقوق التاريخية. أما حركة الجهاد الإسلامي ترفض الحلول المرحلية.

[47] انظر: بيان البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني الدورة التاسعة عشر.
http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=3251

جدول موقف القوى السياسية المنظمة من خيار حل الدولتين[48]

حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	حركة المقاومة الإسلامية "حماس"	حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية	حزب الشعب الفلسطيني	حركة الجهاد الإسلامي
تتبنى حركة فتح صيغة المشروع الوطني القائمة على "حلّ يجسّد دولتنا المستقلة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحقنا في السيادة الكاملة غير المنقوصة في أرضنا عام 1967 والقدس الشرقية عاصمة لها، وعودة وتعويض اللاجئين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194".[49]	ترى الجبهة ان مرجعية **الحل المرحلي** للقضية الفلسطينية يجب أن يقوم على أساس الشرعية الدولية، وباعتباره حلا مرحليا على طريق العمل لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي هو إقامة دولة فلسطين الديمقراطية على كامل فلسطين التاريخية.[50]	يتفق البرنامج السياسي للجبهة مع المرتكزات الثلاث للمشروع المقر من قبل المجلس الوطني، وترى الجبهة أنها ساهمت بشكل كبير في الدفع بتبني منظمة التحرير تبني الحل المرحلي في العام 1974، ويتمثل المشروع الوطني لدى الجبهة "بحق فلسطيني غزة والضفة الغربية بالاستقلال بدولة كاملة السيادة، وحق اللاجئين بشكل عام بالعودة، وحق فلسطيني 48 بالمساواة القومية هذه الركائز الثلاث متكاملة مع بعضها البعض وهي التي برأينا الظروف الراهنة تشكل جوهر المشروع الوطني الفلسطيني".[51]	يشير البند 19 من الوثيقة السياسية لحركة حماس التي صدرت عام 2017 إلى أنه "لا تنازل عن أي جزء من أرض فلسطين مهما كانت الأسباب والظروف والضغوط، ومهما طال الاحتلال. وترفض حماس أي بديل عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، من نهرها إلى بحرها. وإن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، على خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، مع عودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أخرجوا منها، هي صيغة توافقية وطنية مشتركة، ولا تعني إطلاقاً الاعتراف بالكيان الصهيوني، كما لا تعني التنازل عن أي من الحقوق الفلسطينية".[52]	حدد بيان إعلان المبادرة الوطنية الفلسطينية أهدافها؛ بإنهاء الاحتلال والاستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة وكاملة السيادة بعاصمتها القدس، على كامل الأراضي المحتلة عام 1967، وحماية وصون حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة.	يشير بيان المؤتمر الخامس للحزب إلى أن الهدف الذي يسعى اليه الحزب يتمثل " بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين طبقًا لقرار 194، وتعزيز الترابط بين ابنائه ومكوناته في الوطن والشتات بوصفه شعبا واحدًا".[53]	وفقا للوثيقة السياسية، فإن الحركة "الهدف الاستراتيجي استرداد كامل الأرض والحقوق، وان اندحار قوات الاحتلال الصهيوني عن أي جزء من أرض فلسطين، بفعل المقاومة، ودون قيد أو شرط، هو انجاز وطني، وخطوة على طريق التحرير الكامل".[54]

---

[48] جهاد حرب، تصور القوى الفلسطينية المنظمة لمستقبل المشروع الوطني، في كتاب "دمقرطة السياسة الداخلية كأساس لإعادة بناء المشروع الوطني"، وقائع مؤتمر مواطن الخامس والعشرين، ضمن سلسلة: سلسلة مداخلات وأوراق نقدية، معهد موطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بيرزيت، 2021، ص 147.

[49] انظر بيان المجلس الثوري لحركة فتح الصادر عن **"اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح دورة الصمود والتحدي لإسقاط مؤامرة صفقة القرن 20-22 تموز2019"** http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=TjFHHia27502806441aTjFHHi

[50] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة، المؤتمر الوطني السادس، تموز 2000، ص 142.

[51] الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التقرير السياسي المؤتمر الوطني العام السابع، 2018.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=611932&r=0

[52] انظر: وثيقة حماس السياسية
http://www.alzaytouna.net/wp-content/plugins/extrawatch-pro/components/com_extrawatch/extrawatch.php?origin=frontend&task=ajax&action=download&env=ExtraWatchWordpressEnv&file=arabic/data/attachments/ReportsZ/2017/Hamas_Political-Document_Principles_Policies_6-17.pdf

[53] بيان المؤتمر الخامس 2016 http://www.ppp.ps/

[54] الوثيقة السياسية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين 2018، ص ص 31-32.

كما تحتل فكرة تجسيد الدولة في المحافل الدولية والمنتظمات الأممية مساحة واسعة في منهج عمل منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية؛ للحصول على تأييد دولي لإقامة الدولة الفلسطينية باعتبار هذا الأمر مقبولاً دولياً تحت شعار خيار حل الدولتين من جهة، والرغبة في تحقيق حلمِ لَمِ شمل الفلسطينيين في دولة تعبر عنهم وتحميهم من معاناة الاحتلال والشتات من جهة ثانية.

في المقابل تبلور أخيراً في الحوارات الفلسطينية لإنهاء الانقسام، التي جرت في بكين العاصمة الصينية في عام 2024، صياغة اتفاق فلسطيني يتعلق بخيار حل الدولتين على النحو التالي "الالتزام بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة".[55]

- **الموقف الشعبي من خيار حل الدولتين**

أظهرت نتائج استطلاعات الرأي التي أُجريت عقب توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 تأييداً واسعاً للاتفاق داخل المجتمع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، فقد أيد حوالي ثلثي المجتمع الفلسطيني (65%) اتفاق أوسلو في استطلاع للرأي العام أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في شهر أيلول/ سبتمبر 1993، وفي تشرين أول/ أكتوبر العام 1995 أيد حوالي ثلاثة أرباع المجتمع الفلسطيني (72%) اتفاق طابا (أوسلو 2). لم يمنح اتفاق أوسلو أملاً واسعاً عند المواطنين بإقامة دولة فلسطينية على الرغم من الاحتفالات التي جرت في ذلك الوقت؛ فوفقاً لنتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية عام 1993 فإنَّ 45% من المواطنين اعتقدوا أنَّ الاتفاق سيؤدي لقيام دولة فلسطينية وتحقيق الحقوق الفلسطينية مقابل 34% اعتقدوا أنَّه لن يؤدي لإقامة دولة فلسطينية، فيما اعتقد 20% من المواطنين أنَّهم غير متأكدين من ذلك.[56]

وقد استمر التأييد لخيار حل الدولتين على مدار السنوات الماضية بالرغم من تراجع في نسبة التأييد بالسنوات الأخيرة؛ حيث تشير استطلاعات الرأي العام التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية إلى أنّ التأييد لخيار حل الدولتين حصل في العام 2017 على أعلى نسبة تأييد (53%) من الفلسطينيين فيما في العام 2025 حصل على تأييد 40% من الفلسطينيين. انظر الشكل التالي:

https://jehad.ps/uploads/documents/293c6d55fd9b43be483c2bda815074d5.pdf

[55] انظر/ي اعلان بكين لإنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

[56] انظر/ي استطلاعات ما بين 1993-PCPSR2000 |

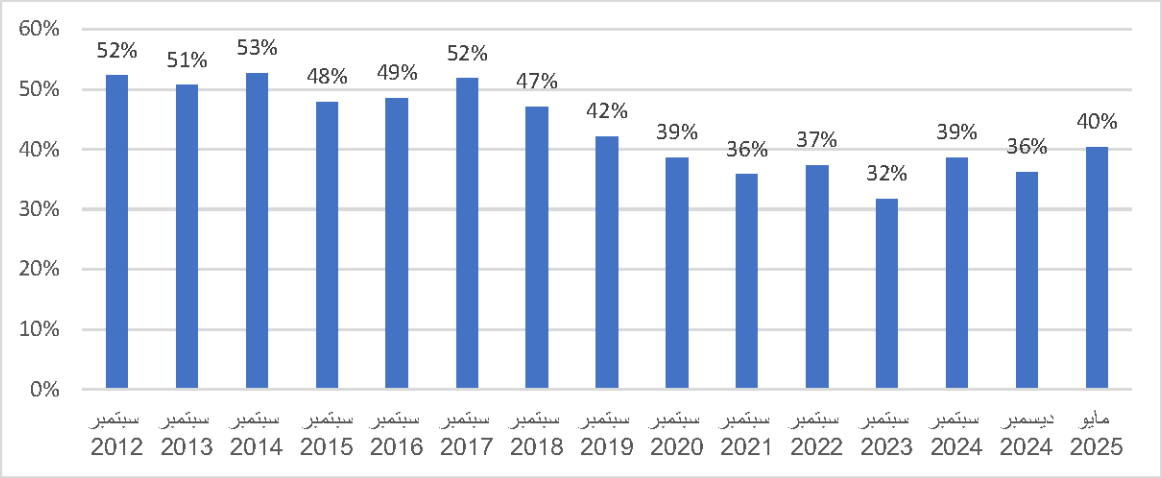

وفي المقارنة مع خيارات أخرى، فإنّ خيار الدولتين بقي التأييد له أعلى مقارنة بالتأييد لخيار حل الدولة الواحدة على مدار السنوات 2012- 2024، كما تشير نتائج استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.[57]

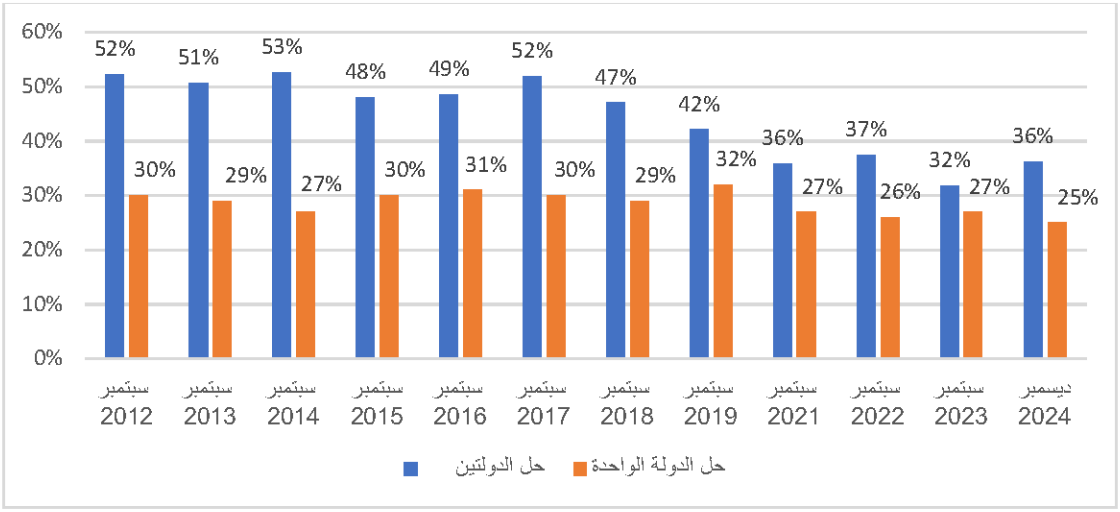

- **الانقسام السلطوي في الضفة والقطاع**

تعرض النظام السياسي الفلسطيني إثر الصراع الدامي في قطاع غزة منتصف شهر حزيران/ يونيو 2007 إلى هزة عميقة. انقسمت المؤسسات السياسية "الحكومة والمجلس التشريعي والسلطة القضائية" في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعانى النظام السياسي الفلسطيني من إشكاليات متعددة في موضوع العلاقة بين السلطات الثلاث بشكل عام، وبين طرفي السلطة التنفيذية (الرئيس ورئيس الوزراء) بشكل خاص. كما اتخذت كل من الحكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات الماضية "منذ سيطرة حركة حماس بالقوة المسلحة على قطاع غزة منصف عام 2007) مجموعة من الإجراءات عمقت الانقسام.

[57] انظر/ي استطلاعات المركز PCPSR |

«الأحزاب السياسية غير ممثلة بشكل كامل في منظمة التحرير مما أضعف الشرعية. أشرف الخطيب»

بقيت الحلول المطروحة لاستعادة الوحدة وإنهاء الانقسام طموحة منذ اتفاق القاهرة عام 2011، فإما الوحدة الاندماجية أو البقاء على حالة الانفصال المؤسساتي بينهما، تراوح مكانها دون أمل بتجاوز العقبات القائمة، ودون تخفيف من أطماع الأطراف في الهيمنة والسيطرة على الطرف الآخر وتعزيز مواقعه واستحواذه على النظام السياسي، وفي غياب رؤية فلسطينية موحدة لتجاوز هذا الانقسام أو وضع حلول مرحلية لاستعادة الوحدة وإنهاء الانقسام. وقد فشلت الحوارات والاتفاقيات التي تم توقيعها سواء بين حركتي فتح وحماس أو الاتفاقية الجماعية التي وقعتها الفصائل الفلسطينية مجتمعة بدءاً من اتفاق القاهرة عام 2011 مروراً باتفاق الشاطئ ومن ثم اتفاق أكتوبر 2017 القاضي باستلام حكومة الوفاق الوطني لمؤسسات السلطة في قطاع غزة وإدارة المعابر وصولاً إلى اتفاق بكين 2024. كذلك فشلت الحكومات المتعاقبة في توحيد المؤسسات وتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات العامة سواء التشريعية أو الرئاسية.

هذا الانقسام والفشل الذي لحق في جهود إنهائه أدت إلى تعميق المأزق الفلسطيني في العملية السياسية من خلال إتاحة الفرصة للجانب الإسرائيلي من التهرب من المفاوضات والوصول إلى اتفاق لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فقد أكد جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذا البحث أن الانقسام بين فتح وحماس منذ 2007 هو العقبة الأكبر أمام أي تقدم سياسي، ووصفه الدكتور غسان الخطيب بأنه "مقتل" للمشروع الوطني، فيما الدكتور محمد المصري أشار إلى أنّ الانقسام أضاع فرص كثيرة وأدخل الفلسطينيين في دوامة جديدة.

- **ضعف البناء المؤسسي الدولة وتآكل الشرعية الشعبية**

تعاني مؤسسات الدولة بشكل عام من فقدان الثقة لدى الغالبية من الفلسطينيين؛ حيث تظهر نتائج الباروميتر العربي التاسع نهاية عام 2025 أنّ أغلبية الفلسطينيين في الضفة وغزة لا يثقون برئيس السلطة (77%)، ونسبة من 76٪ لا تثق بالحكومة الفلسطينية، و53% لا يثقون بالشرطة الفلسطينية وبقوات الأمن الوطني، كما عبر ثلثا الفلسطينيين عن عدم ثقتهم بالمحاكم والجهاز القضائي.[58] كما أشارت نتائج الباروميتر العربي التاسع إلى أنّ هناك سخطاً لدى أغلبية الفلسطينيين عن أداء الحكومة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية؛ فقد قال 69% إنهم غير راضين عن هذا الأداء بشكل عام، وأشار 78% بأنهم غير راضين عن النظام التعليمي، و53% غير راضين عن النظام الصحي، و30% أنهم غير راضين عن النظافة العامة. وترى أغلبية واسعة (81%) أنّ الحكومة غير متجاوبة جداً أو غير متجاوبة على الإطلاق مع ما يريده المواطنون.

إضافة إلى ذلك، الاعتقاد لدى الأغلبية الساحقة بانتشار الفساد في مؤسسات الدولة المختلفة، حيث تعتقد الغالبية العظمى من الفلسطينيين (87٪) بوجود فساد في مؤسسات الدولة في الوقت الذي تعتقد الأغلبية أيضا أنّ الحكومة لا تقوم بمكافحة الفساد حيث يرى 44٪ أنها لا تفعل ذلك على الإطلاق، و25٪ أنها تفعل ذلك ولكن بدرجة ضئيلة.

[58] انظر/ي الباروميتر العربي -الدورة التاسعة فلسطين: التقرير الأول آراء الفلسطينيين حول الحوكمة وتوازن القوى الداخلي AB9-Palestine-Report-1-ARABIC.pdf

وقد مثل **ضعف الشرعية والتمثيل للنظام السياسي الفلسطيني بَعْدَ أكثر من ستة عشر عاماً على انقضاء** ولاية رئيس السلطة والمجلس التشريعي في يناير 2010، وعدم إجراء الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية، الأمر الذي أدى إلى تآكل الشرعية لمؤسسات النظام السياسي الفلسطيني؛ إن عدم إجراء الانتخابات للمؤسسات السياسية في السلطة الفلسطينية أفقد خضوع المؤسسات السياسية للمساءلة ولمبدأ المشروعية، ومنح المجال لتدخل السلطة التنفيذية في الجهاز القضائي، وأضعف ضمانات الحريات العامة وحقوق الانسان، وبات" *النظام السياسي الفلسطيني مبني على الولاء وليس الكفاءة...، وهذا عقيم ويقتل الإبداع*".[59]

« السلطة أصبحت "شوكة في الحلق" لا يمكن بلعها ولا التخلص منها، وأن غياب الانتخابات جعل النظام السياسي فاقدًا للشرعية. علي الجرباوي »

[59] مقابلة أجراها الباحث مع السيد سامر سنجلاوي ناشط فلسطيني في العلاقات مع المجتمع الإسرائيلي بتاريخ 2026/06/12.

القسم الثالث: نحو استراتيجية وطنية فلسطينية لتأطير دبلوماسية المسارات المتعددة في العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي

توقفت المفاوضات الرسمية الفلسطينية الإسرائيلية عملياً إثر جولة المفاوضات التي رعاها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري آنذاك في آذار/ مارس 2014 التي عقدت في العاصمة الأردنية؛ أي لم يحصل أي اشتباك جدي تفاوضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين. يتحمل الجانب الإسرائيلي القسط الأكبر من عدم الوصول إلى نتيجة نهائية في المفاوضات بشأن الوصول لتنفيذ خيار حل الدلتين؛ وذلك أنّ الجانب الإسرائيلي كان يعلم ماذا يريد فيما يتعلق بالأرض وفيما يتعلق بمستقبل العلاقة بالفلسطينيين ككيان جغرافي مجاور لإسرائيل. فعلى مدار الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على عملية السلام منذ مؤتمر مدريد عام 1991 وانتهاء بجولة المفاوضات عام 2024 فإن أفضل مقترحات وأكثرها جرأة وانفتاح تلك التي تم عرضها في 2008-2009 بين الرئيس أبو مازن ورئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت. لكن مع كل ذلك لم يكن لدى الحكومات الإسرائيلية بطريقة إدارتها للمفاوضات مع الفلسطينيين لم يكن يوجد نية، في أي وقت من الأوقات، أنْ تصل إلى حدود الرابع من حزيران 1967حتى بعد إدخال مبدأ التبادل، فمسألة إطالة العملية التفاوضية كانت منهجية عند الجانب الإسرائيلي، لإحداث تغيرات على الأرض، هذه التغيرات في بعض الفترات الزمنية كان مسارها بطيء لكنه استراتيجي؛ كما حصل في عزل مدينة القدس إحدى قضايا الحل الدائم في المفاوضات. بالإضافة لذلك كان الإسرائيليون في عدة جولات تفاوضية يستثنون القدس والمنطقة المحاذية للبحر الميت من الضفة الغربية أي أن المفاوضات على 80% من مساحة الضفة الغربية.

في المقابل، تمثلت مشكلة الفلسطينيين بعدم المعرفة بالطرف الآخر وبعدم إدراك نواياه؛ فالجانب الإسرائيلي كان يدفع الفلسطينيين لمنحه عذراً يستخدمه ضدهم، كما حصل عقب مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 ومفاوضات طابا 2001، كما ذهب الفلسطينيون تطوعاً للتعليق تقريبا بـ 17 صفحة على محددات الرئيس كلينتون فيما بعد أربع خمس سنين تم اعتمادها كجزء من الموقف الرسمي الفلسطيني التفاوضي وهذا كان يمثل إشكالية ويمثل غياب رؤية فلسطينية خاصة أن الجانب الإسرائيلي لم يرد على تلك المحددات. كما تكمن الاشكالية الثانية لدى الفلسطينيين في طريقة المفاوضات التي تتيح القفز عن المراحل دون انجاز ما يتم الاتفاق عليه وتنفذه، كما حصل بالقفز عن المرحلة الثالثة للانسحاب الإسرائيلي وفقاً لاتفاق المرحلة الانتقالية "أوسلو 2"، التي كانت ستوسع من السيطرة الجغرافية للسلطة الفلسطينية، والذهاب إلى المفاوضات النهائية.[60]

إنّ صياغة استراتيجية وطنية فلسطينية للدبلوماسية المتعددة المسارات للوصول إلى مفاوضات أو مسار موثوق يجسد خيار حل الدولتين، يتطلب النظر في عوامل القوة أو إعادة النظر فيها من الجانب الفلسطيني، ومن ثم النظر إلى آلية فلسطينية قادرة على تأطير العمل الفلسطيني في العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي للضغط نحو العودة للمفاوضات الرسمية "المسار الأول" والسعي لتنفيذ خيار حل الدولتين وإنهاء الصراع الفلسطيني.

[60] مقابلة أجراها الباحث مع السيد نضال فقها المدير التنفيذي تحالف السلام الفلسطيني بتاريخ 2026/05/30.

(1) تعزيز التماسك الداخلي الفلسطيني

يشكل التماسك الداخلي "الوحدة الوطنية" في ظل وجود الاحتلال أحد أدوات القوة في مواجهة عملية التفتيت الجغرافي والسياسي للشعب الفلسطيني الذي يسعى الاحتلال الإسرائيلي له؛ كأحد الأدوات الممنهجة تحت المبدأ الاستعماري "فرق تسد" من جهة، و من جهة ثانية فإن التماسك الداخلي يساعد على إيجاد وسائل وطرق لتنسيق الجهود لتوحيد الرؤى والتوجهات السياسية عبر مؤسسات متفق عليها، ويمنح القدرة للقيادة السياسية على مخاطبة المجتمع الدولي بموقف موحد، ومن جهة ثالثة يعزز الصورة أمام المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني والنظام السياسي كجسم موحد، ومن جهة رابعة يرسل رسائل سياسية للمجتمع الإسرائيلي بقدرة النظام السياسي ومؤسساته على احترام الالتزامات الموقعة مما يساعد على إيجاد أدوات عمل داخل المجتمع الإسرائيلي مناهضة للاحتلال وتوسيع شريحة المؤيدين لخيار حل الدولتين للضغط على الحكومة الإسرائيلية للسير في عملية سياسية تفضي لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967..

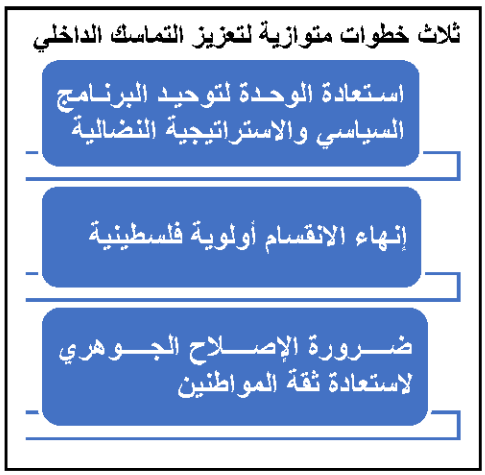

مما لا شك فيه أن استعادة الوحدة وإنهاء الانقسام ضرورة وطنية لا مفر منها خاصة في ظل الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني إثر جريمة الإبادة الجماعية التي عانى منها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والتمزيق الجغرافي في الضفة الغربية زيادة الاستيطان واعتداءات المستوطنين.

- **استعادة الوحدة بتوحيد البرنامج السياسي والاستراتيجية النضالية**

تكتسي استعادة الوحدة أهمية بالغة لدى الشعب الفلسطيني باعتبارها مصلحة وطنية عليا. لكن الخلافات تتعمق كلما اقترب أي حوار من مصالح أو مكانة أو مكتسبات أي طرف من الأطراف الحاكمة في الضفة والقطاع. كما يتجذر الانقسام والفرقة كلما انقضى الزمن، فبعد تسع عشرة سنة على الانقسام باتت إمكانية استعادة الوحدة أصعب مما كانت عليه في السنوات الأولى بسبب التباعد في الأهداف السياسية والوسائل وأدوات النضال الفلسطيني. وكذلك التدخل الدولي بما يمثله مجلس السلام المنشأ بموجب مبادرة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب وقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2803.

فقد أشارت وثائق المصالحة الفلسطينية وبيانات المجلس الوطني والمركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية. إلى أنّ استعادة الوحدة يتم ترجمتها فيها بمفهوم إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية والمتمثل بالشراكة والانتخابات كعنصرين مركزيين.

✓ **الشراكة**

تعني الشراكة وجود اتفاق أولي بين الفصائل الفلسطينية على وجود جميع هذه الفصائل في الكيان السياسي الممثل للشعب الفلسطيني، ويحدد هذا الاتفاق أسس البرنامج السياسي المتفق علية، وحصص هذه الفصائل ومكانتها في قيادة النظام السياسي. هذا النمط مبني على تقدير كل طرف لقوته الشعبية والمادية وبالتالي تقدير حصته في النظام السياسي من ناحية، وقدرته على "إرغام" الآخرين على تبني موقفه أو برنامجه السياسي.

وإن كان هذا الخيار مفيد في بناء الجبهة الوطنية في مواجهة الاستعمار الإسرائيلي وتمظهراته المتمثل بمؤسسات الحكم العسكري والمستوطنين بما يشكل الاستيطان واعتداءات المستوطنين، لكن هذا البناء فوقي أي بين الفصائل الفلسطينية دون شراكة مجتمعية أو شعبية تحدد طبيعة وشكل النظام السياسي وحصة كل فصيل في قيادة هذا النظام السياسي.

✓ **الانتخابات**

إن إجراء الانتخابات الفلسطينية حاجة أساسية لبناء نظام ديمقراطي يحظى بالمشروعية، فقد بات إجراء الانتخابات ضرورة بعد انقضاء ست عشرة سنة على انتهاء مدة ولاية رئيس السلطة والمجلس التشريعي في يناير 2010، وبات إجراؤها ملزماً بموجب قرار المحكمة الدستورية في كانون أول/ ديسمبر 2018 والقاضي بحل المجلس التشريعي الذي أنهى وجود المؤسسة السياسية الوحيدة الجامعة للسلطة الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة ثانية.

مما لا شك فيه أن إجراء الانتخابات للمؤسسات السياسية في السلطة الفلسطينية يجسد حق المواطنين في اختيار ممثليهم في الحكم وحقاً دستورياً بل هي حلاً لمأزق تآكل الشرعية لمؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، ومنع عزل قطاع غزة إثر خطة ترامب المتعلقة بإنشاء جسم دولي لإدارة قطاع غزة.

يمكن للقيادة الفلسطينية أن تجعل من إجراء الانتخابات العامة فرصة كمدخلٍ لاستعادة الوحدة بعد فشل الخيارات والجهود التي بذلت في السنوات الستة عشرة الأخيرة. ويمكنها جعلها فرصة لإعادة المشروعية للنظام السياسي وتحقيق التوازن بين مؤسساته السياسية من خلال التفويض الشعبي عبر صندوق الاقتراع وفقا لأحكام القانون الاساسي الذي يحدد العقد الاجتماعي ما بين المواطنين والحكام والمدة الزمنية الدستورية لهذا التفويض الشعبي. ويمكنها جعلها في نفس الوقت فرصة متاحة لتوحيد الجهود الفلسطينية في مواجهة مشاريع التصفية والإجراءات الأمريكية والإسرائيلية المتسارعة وبشكل أساسي ما يجري في قطاع غزة.

- **إنهاء الانقسام أولوية فلسطينية**

بالرغم من فشل الحوارات والاتفاقيات التي تم توقيعها سواء بين حركتي فتح وحماس أو الاتفاقيات الجماعية التي وقعتها الفصائل الفلسطينية مجتمعة بدءا من اتفاق القاهرة عام 2011 مروراً باتفاق الشاطئ وصولاً إلى اتفاق أكتوبر 2017 القاضي باستلام حكومة الوفاق الوطني لمؤسسات السلطة في قطاع غزة وإدارة المعابر. كذلك اتفاق بكين في العام 2024، إلا أن ذلك لا يعني عدم ضرورة إنهاء الانقسام بإعادة توحيد المؤسسات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن مهمة الحكومة المتعلقة بتوحيد المؤسسات الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة سيساعد على معالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثتها سنوات الانقسام الفلسطيني، ومن ثم جريمة الإبادة الجماعية التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر 2023 مما زاد من الفجوة المالية من جهة، وأضاف أعباء اقتصادية ومالية ونفسية على المواطنين.

« الحرب على غزة قد تفتح نافذة لإعادة بناء التوافق الداخلي، لكن ذلك يتطلب قيادة قوية ورؤية واضحة. غسان الخطيب »

- **ضرورة الإصلاح الجوهري لاستعادة ثقة المواطنين**

تعني عملية الإصلاح[61] المنشودة اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات بهدف إحداث اصلح جوهري في مراكز الحكم الأساسية ومفاصله، بما يشمل جميع القطاعات كقطاع الخدمة المدنية، وهيكلية المؤسسات العامة وخاصة غير الوزارية ودمج وإلغاء بعضها، والمالية العامة، وقطاع الإعلام العمومي وتبعيته، والسلك الدبلوماسي وبنيته وآليات التعيين فيه، وإعادة النظر في قطاع الأمن وهيكليته ووظائفه، وكذلك بنية السلطة القضائية، بما فيها النيابة العامة، التي تم تفتيتها إلى سلطات قضائية متعددة، والسياسات الاقتصادية للحكومة ومدى الانخراط في أعمال تجارية للحكومة، ومراجعة العلاقة المالية والاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي، وكذلك إعادة النظر في مدد مكوث كبار الموظفين "رؤساء الهيئات والمؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية" في مناصبهم بما ينسجم مع القواعد العامة التي وضعها المشرع الفلسطيني "المجلس التشريعي" في هذا الصدد، وتعديل جوهري في وظيفة ووضعية المستشار القانوني للحكومة والوزارات والمؤسسات العامة وآلية تعيينهم وتمتعهم بالحصانة الوظيفية والزمانية، ودعم استقلالية مؤسسات الرقابة العامة بما فيها ديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد، وإعمال مبدأ المحاسبة للفاسدين والمتجاوزين لسيادة القانون والإجراءات السليمة والتعسف باستخدام السلطة علناً ودون مواربة خاصة لكبار الموظفين، والشراكة مع منظمات المجتمع المدني بما ينسجم مع نصوص وثيقة الاستقلال وبما يعزز الملكية الجماعية في رسم السياسات وقبول مبدأ المساءلة المجتمعية وتحصينها.

إنّ استعادة ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة وإعادة تصويب وضعها ومكانتها بما ينسجم مع أحكام القانون الأساسي الذي يعتبر الحكومة "مجلس الوزراء" المسؤولة الرئيسية عن إدارة الدولة المدنية والأمنية، مع معالجة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لعملية الإصلاح، ومواجهة ارتدادات ومعارضة من قبل مراكز القوى المتنفذة.

[61] قُدمت العديد من مشاريع وخطط الإصلاح على المستويين المحلي والدولي على مدار الستة والعشرين عاماً الماضية، والتي هدفت إلى تحديد مواطن الخلل في مؤسسات السلطة الفلسطينية ووضع التوصيات الخاصة بمعالجتها، حيث شملت دعوات وبرامج الإصلاح مختلف المجالات؛ كاحترام الدستور "القانون الأساسي" وسيادة القانون واستقلال القضاء، وتحديد وتوضيح العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمالية العامة ومكافحة الفساد، ودور الأجهزة الأمنية في بنية النظام السياسي، والانتخابات التشريعية والرئاسية، والحكم المحلي.

(2) الخطوات المطلوبة لإحداث تأثير في المجتمع الإسرائيلي

إنّ صياغة استراتيجية وطنية فلسطينية للدبلوماسية المتعددة المسارات لإحداث تغيير في انطباعات ومواقف المجتمع الاسرائيلي بهدف تبني أشكال النضال المشترك من أجل السلام والاستقرار والازدهار والعيش في المنطقة الواقعة بين البحر الأبيض ونهر الأردن بأمن وسلام يتطلب من حيث المبدأ فهماً عميقاً لخارطة العمل والقوى السياسية الإسرائيلية وبشكل خاص قوى السلام في إسرائيل من جهة، ووجود إطار فلسطيني لتطوير عمل دبلوماسية المسارات المتعددة الفلسطينية في العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي من جهة ثانية.

> ***« الطريقة المُجدية تبني السلطة الفلسطينية منهج الدبلوماسية العامة، وتتيح هذا المجال وتكون جاهزة أنْ تستقبل ماذا يوجد توصيات وماذا يوجد اقتراحات وماذا توجد تغذية راجعة، يتم تصميم استراتيجية محدده وواضحة تكون فيها تغذية راجعة ويتم استخدامها. نحن نبادر للتواصل معهم ولكن هم لا يتواصلون نهائيا. نضال فقها »***

- **فهم أعمق لطبيعة المسار الثاني كأداة ديناميكية ومتعددة الاتجاهات[62]**

يؤدي المسار الثاني أدواراً متعددة في مراحل مختلفة من عملية النزاع وبطريقة غير منتظمة، حيث تؤثر هذه الأدوار المختلفة على طبيعة التحول/ الانتقال إلى مسارات مختلفة بطرق متباينة، مما يُحدث أثراً متعدد الأبعاد ويسهم في حل النزاعات، علاوة على ذلك، فإن مظاهر مختلفة من المسار الثاني تلعب أدواراً متميزة في مرافقة العملية ودعمها ودفعها إلى الأمام تدريجياً بطرق محددة لمساعدة الأطراف على التقدم نحو التوصل إلى اتفاق.

لا تنحصر فكرة دبلوماسية المسار الثاني في المراحل المتتالية والحوارات المغلقة، بل بنظرة شاملة بتداخل مع مسارات أخرى مثل المسار الأول "المفاوضات الرسمية" والمسار الثالث "القطاعات الاقتصادية"، أي أنّ العلاقة مترابطة من الداخل للخارج ومن الخارج للداخل، حيث يشكل النموذج في الشكل أدناه، المسار الثاني في الدائرة الداخلية. تشير الأقسام المختلفة للدائرة إلى المراحل الستة، فيما القسم الخارجي وهما المسارين الأول والثالث الذي ينظر إليهما على قدم المساواة كاتجاه للنقل أي تربطهم بالمسار الثاني علاقات ترابطية حيث تظهر التجارب الدولية إلى أهمية إشراك المجتمع المدني أو المسار الثالث في الحل المستدام.

[62] See: *Peter Jones, Julia Palmiano Federer, Mariana Savka, Fernando Aguilar, and Laura O'Connor.* How It Helped: The Role of Track Two in Protracted, Asymmetric, and Ethnonational Conflicts. *Negotiation Journal Volume 41 .2025. p p 187-190.*

فقد أشارت تجارب دولية أن المسار الثاني كان قادراً على بدء الحوار واستدامته ودفعه إلى **الأمام** ؛ خاصة عندما يكون عقد اللقاءات في بيئة محايدة، وقضاء المشاركين وقتاً معاً، والمعاملة المتساوية للطرفين، وتسيير طرف ثالث، عوامل ساهمت في عمليات المسار الأول وقد ساهمت في عمليات نقل الحلول في هياكل الحوارات مما حال دون الجمود أو الانسحاب من المفاوضات، وبنى الثقة بين المشاركين والعلاقات السياسية بين صناع القرار والمؤثرين، وقدم مقترحات جدية لصناع القرار مما أتاح فرصاً لإصدار بيانات مشتركة تم نقلها إلى الجهات الفاعلة على مستوى المسار الأول.

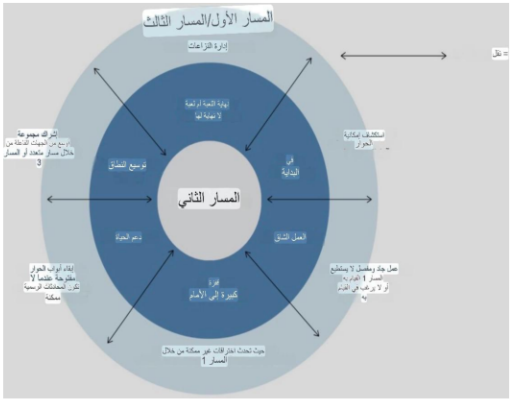

المصدر: How It Helped: The Role of Track Two in Protracted, Asymmetric, and Ethnonational Conflicts

كما أبرزت أهمية مسارات نقل المعلومات إلى المسار الأول والثالث، حيث يمكن أن يكون المسار الثاني عنصراً أساسياً في تعزيز الادماج أو بناء العلاقات بين أطراف المجتمع ككل؛ كمشاركة ممثلي أو كبار رجال الأعمال أو الثقافة بإصدار بيانات مشتركة لنقل المعلومات إلى المستويات السياسية. وفي ذات الوقت فإن الجهود المكثفة من المسارين الثاني والثالث يمكن أن تخفف حساسية جمهور أطراف النزاع تجاه فكرة الحوار مع الطرف الآخر، وبناء فهم أعمق ودعم ضمني للمفاوضات، في المقابل فإن غياب إدماج المجتمع المدني والربط بين المسارات الثلاثة كان عاملاً في إثارة احتجاجات ورفض للاتفاقات أو تحديات عملية في تنفيذها.

كما أنّ المسار الثاني يسهم في جوهر العملية السياسية ونضجها والعلاقات داخلها، وفي استعداد المشاركين للتحدث بشكل أوسع مع بعضهم البعض في حالات النزاع الطويل، وفي دفع المنعطفات الحاسمة في مراحل مثل مرحلة البداية و"مرحلة القفزة الكبيرة للأمام". كما يبرز أهمية وجود طرف ثالث في العمل كآلية انتقال من المسار الثاني إلى المسار الأول، والمشاركة في حوار بين الأطراف والمسارات وارتباطهم بالجهات الفاعلة الرئيسية خارج الأطراف المتفاوضة.

- **الرؤية والأهداف والآليات الفلسطينية**

مما لا شك فيه أنّ التواصل مع المجتمع الاسرائيلي ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة للوصول إلى تحقيق خيار حل الدولتين ولتحقيق السلام الشامل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. هذا الأمر يتطلب من القيادة الفلسطينية "منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية" وضع وتبني استراتيجية للتواصل والعلاقة مع المجتمع الإسرائيلي وقواه المختلفة. إن هذا القسم محاولة للمساهمة في بناء استراتيجية فلسطينية للتواصل وتطوير مواقف المجتمع الإسرائيلي نحو تبني خيار حل الدولتين والسعي المشترك لتنفيذه.

الرؤية: الوصول إلى مسار موثوق عبر المفاوضات لتجسيد خيار حل الدولتين

الأهداف:

1. إحداث تحول نوعي في مواقف المجتمع الإسرائيلي نحو تأييد خيار حل الدولتين.
2. تأطير العمل في الدبلوماسية المتعددة المسارات بما يساهم في تطوير الأفكار والمقترحات لتحقيق مراكمة الجهود الفلسطينية في العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي.
3. فهم أعمق لآليات العمل المشترك وتعزيزه بين قوى السلام في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.
4. تطوير القدرة على التواصل مع القوى السياسية الإسرائيلية لبناء قناة خلفية تطور مقترحات لاختراق الجمود القائم في العملية السياسية الرسمية.

الآلية:

تطوير آلية تنسيقية في الجانب الفلسطيني

بناء آلية تنسيقية لتأطير نشاطات وبرامج عمل قوى السلام ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات التي تتواصل مع المجتمع الإسرائيلي وقوى السلام فيه بما يساعد على؛

1. تمرير الخطاب السياسي الفلسطيني نحو السلام.
2. اطلاع المسؤولين الفلسطينيين على التحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الإسرائيلي.
3. تطوير مسارات العمل المشترك.
4. خلق شبكة بين المنظمات والأشخاص الذين يتواصلون مع قطاعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي.
5. تعزيز التعاون بين الشبكات والمنظمات العاملة في مجالات مختلفة ومتعددة بما يساعد على تطوير مقترحات تقنية في مجالات عملها.
6. توفير شبكة أمان للعاملين في مجال العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي من محاولات الضيق والعزل الاجتماعي والتحريض عليهم من قوى اجتماعية وسياسية فلسطينية.

- **المنهج ووسائل عمل ... أدوات القوة الفلسطينية الناعمة**

إن استثمار الفلسطينيين في العلاقة مع الجانب الإسرائيلي نابع من طبيعة العلاقة مع الجانب الإسرائيلي الذي لا انفكاك فيها على المستويين (المستوى الفني، والمستوى اليومي)، وهما متداخلين بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بحيث يتم تمرير رسائل للجانب الإسرائيلي بأنّ الحل مع الفلسطينيين هو أيضا مصلحة إسرائيلية. فالعلاقة هنا تتم في مستويات مختلفة منها على مستوى منظمات المجتمع الإسرائيلي والمجتمع المدني في إسرائيل بحيث تتمكن منظمات مجتمع مدني تتحلى بالمسؤولية القيام بهذه العلاقة. وهذا يمكن للسلطة ومنظمة التحرير أنْ توجه رسائل للمجتمع الإسرائيلي تكون أكثر قبول من توجيهها بشكل مباشر؛ أي أن مسألة السيطرة عليها هي من بعيد، مراقبتها، توجيهها، عدم كبحها أو اطلاقها.[63]

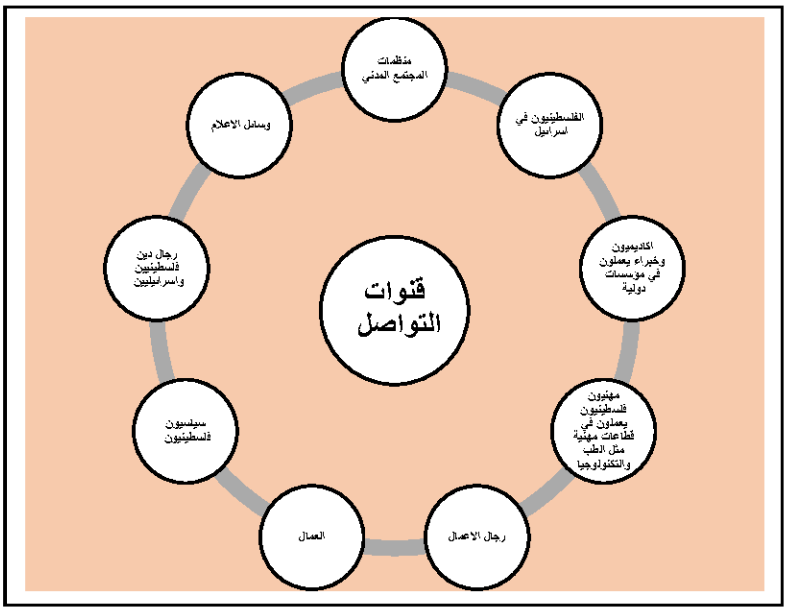

إنّ تواصل الفلسطينيين مع قطاعات مجتمع مدني إسرائيلي بما في ذلك القطاعات الحزبية لا يقتصر على مشاركة المنظمات الأهلية، بل قطاع الأعمال الذي له دور نشط؛ يتمثل بالتبادل التجاري الأكبر لفلسطين مع إسرائيل حيث يشكل حجم التبادل التجاري حوالي 63% حيث يعتمد الفلسطينيون على إسرائيل بشكل كبير، وتشكل سوقاً مهماً للتجارة الإسرائيلية، كما أنّ هناك العديد من المهنيين الفلسطينيين في قطاع التكنولوجيا وأطباء بالإضافة إلى قطاع واسع من العمال في إسرائيل فهؤلاء من أفضل قنوات التواصل التي يمكن أنْ يتم تأطيرها، فالإسرائيليون لديهم مؤسسات تتعامل مع هذه الفئات كقنوات مدنية يمكن من خلالها التواصل مع الجانب الإسرائيلي. مع إمكانية مخاطبة السياسيين الفلسطينيين للجمهور الإسرائيلي سواء عبر لقاءات مع نخب ثقافية أو اجتماعية وسياسيين سابقين، أو في وسائل الاعلام الإسرائيلي لمخاطبة الجمهور الإسرائيلي مباشرة.

[63] مقابلة أجراها الباحث مع السيد نضال فقها المدير التنفيذي تحالف السلام الفلسطيني بتاريخ 2026/05/30.

- **الفلسطينيون في إسرائيل**

يمكن أن يلعب المجتمع الفلسطيني في إسرائيل سواء أعضاء الكنيست أو الأحزاب السياسية والناشطين السياسيين والمجتمعيين في المجالات المختلفة نقطة اتصال ذات دلالة؛ خاصة أنّ لهم تأثير سياسي وديمغرافي في المجتمع الإسرائيلي، وذلك لربط التواصل مع جماعات مختلفة مؤيدة أو يمكن أنْ تصبح مؤيدة للسلام المبني على خيار حل الدولتين.

يشكل الفلسطينيون ما نسبته 21% من السكان في إسرائيل ولديهم بعض الحقوق المدنية والسياسية التي تتمثل في القدرة على الوصول إلى البرلمان "الكنيست"، وهم يشكلون كتلة وازنة في الحياة العامة والمجلات المختلفة، وقدرتهم على التحرك السياسي والنفوذ في الحياة الإسرائيلية.

كما لديهم القدرة على التحرك المدني في التواصل مع قطاعات متعددة من منظمات المجتمع المدني الإسرائيلي، ورجال الأعمال، والمؤسسات الدينية، والنفاذ إلى الاعلام؛ خاصة أنهم يتقنون اللغة العبرية كأداة تواصل مع المجتمع الإسرائيلي، ناهيك عن كونهم الأجدر على فهم التطورات الاجتماعية والسياسية. الأمر الذي يمكنهم من استثمار الإمكانيات المتوفرة لديهم للعب دور في العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي. في هذا السياق يرى السيد سمير حليله أنّ عرب الداخل باعتبارهم جزء من مسار أو أحد المسارات فيما يتعلق بالوصول لخيار حل الدولتين سياسياً وليس فقط اقتصادياً، كيف يمكن استثمار وجودهم في هذا مسار؛ فبالرغم من أن الجانب الاقتصادي مهم لدعم خيار حل الدولتين من خلال تقوية الاقتصاد الفلسطيني إلا أن لديهم القدرة على لعب دور سياسي واقتصادي واجتماعي كبير داخل اسرائيل، فهؤلاء لهم مساحة مهمة حيث يشكلون ربع أو خُمس السكان.[64]

> ***«طبعا، الوسط العربي في إسرائيل يلعب دوراً مهماً جداً ويستطيع أنْ يؤثر كثيرا، ويمكن أنْ يكون هذا الدور مجدي إذا كان هناك تحريك للعملية السياسية وأفق سياسي. سفيان أبو زايدة»***

هذا الأمر يتطلب التنسيق الفعّال مع الأطياف السياسية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل، واستثمار مكانتهم بشكل مسؤول بالذهاب إلى العناوين الصحيحة؛ فكل المجتمع العربي في إسرائيل يمكن أنْ يلعب دوراً إيجابياً. يرى السيد نضال فقها أنه توجد توجهات قوية في المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل نحو أنْ يكونوا جزءاً من الحياة المدنية والسياسية في إسرائيل؛ فبالإضافة إلى التيار العلماني القومي والماركسي مثل؛ القائمة العربية للتغيير، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الوطني الديمقراطي، هناك تيار إسلامي مثل الجبهة العربية الموحدة بقيادة منصور عباس يرغب بأن يكون جزء من قائمة مشتركة لكن يريد أنْ يكون جزء من رسم السياسات، وأخذ وزارات، وحماية الجنوب "النقب القرى الغير معترف فيها" وتبني ميزانيات للمناطق العربية. كما أنّ النائب أيمن عودة أعلن أنّه لن يترشح إلى الانتخابات وأطلق مبادرة

[64] مقابلة أجراها الباحث مع السيد سمير حليله وزير سابق في الحكومة الفلسطينية ورجل أعمال بتاريخ 2026/05/31.

ســماها "ثقة" لبناء جسرــ يكون فيه الفلســطينيون بالداخل هم هذا الجسرــ ما بين الإسرائيليين وما بين الفلسطينيين.[65]

- **تناغم الموقف السياسي مع الرسائل الموجهة للمجتمع الاسرائيلي**

إنّ تناغم الخطاب المقدم للمجتمع الإسرائيلي من قبل السياسيين الفلسطينيين خاصة أولئك الذين الداعين لخيار حل الدولتين يشكل أداة مهمة في تعزيز القناعة لدى المجتمع الإسرائيلي للتفكير في المستقبل المشترك للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي بسلام وأمن واستقرار. إنّ الذين يؤمنون بخيار حل الدولتين قد وافقوا من حيث المبدأ على تقسيم الأرض بين النهر والبحر، وأنّهم وافقوا على أنّ خيارهم الوحيد العيش المشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين في هذه المنطقة. الأمر الذي يتطلب منهم معالجة المشاكل القائمة كي يحصل الشعب الفلسطيني على حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة في المقابل يحصل الشعب الإسرائيلي على حقه بالعيش بأمن وسلام هذا من جهة، ومن جهة ثانية وقف انكار السياسيين الرسميين من الطرفين حق الشعبين في هذه الأرض وفقاً للتقسيم القائم على خيار حل الدولتين من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة يبدي السياسيين تفهماً للرواية التاريخية التي يحملها كل شعب على حدة.

« للأسف إحدى المظاهر السلبية لدى الفلسطينيين غياب التنسيق لخطاب موحد لمخاطبة الإسرائيليين، بل أنّ الرسائل متضاربة. إلياس زنانيري »

في الحالة الفلسطينية من غير المقبول إصدار تصريحات متناقضة من قبل القيادة السياسية، حتى في أوقات التوتر، مع الغاية المتوخاة من خيار حل الدولتين، ويرى السيد سامر السنجلاوي أنّه من اللحظة التي تم الدخول في المسار التفاوضي مع إسرائيل كان بالضرورة أن تتغير الاستراتيجية الفلسطينية من الضغط إلى محاولة الاقناع، حيث أن المسار التفاوضي يعتمد على خلق رأي عام إسرائيلي يتقبل أي تطور سياسي، يتقبل أي اختراق سياسي، لكن الواقع يقول إنّه لا توجد قيادة فلسطينية تفهم بشكل عميق المجتمع الإسرائيلي وتركيبته سياسياً، ما ينقص الفلسطينيين والاسرائيليين ليس الحلول التقنية؛ فلكل موضوع تفاوضي يوجد سيناريوهات ممكن أن تكون مقبولة لدى الطرفين. لكن الموضوع الرئيسي يكمن في أزمة الثقة المتعمقة بين المجتمعين وبين المستويين السياسي والقيادي الفلسطيني الإسرائيلي. "نحن والإسرائيليون، نحكم على بعض ويحكم علينا العالم ليس بنوايانا، بل بإخفاقاتنا، وبشكل سطحي فصورة الفلسطينيين مرتبطة بيوم 10/7 كبربريين وهم صورتهم ما بعد 10/7 مجرمي حرب ومرتكبي إبادة جماعية، أشكال الصور التي على السطح الميال للتعاطف معنا، أو الميال للتعاطف معهم يرون صورة سوداء.[66]

في المقابل فإن المطلوب من القائد في التجارب العالمية يقود شعبه، فهو انتخب كي يجد الحلول للمشكلات التي يواجها الشعب ويحدث التغيير وليس من أجل إطلاق الشعارات الشعبوية التي يرغبها بها البعض. لكن في الحالة الفلسطينية لا توجد مصارحة وليس هناك شخصيات قيادية تستطيع ان تتحدى المزاج العام الذي مهمتهم تغيره.[67]

« الوضوح ووحدة الموقف الفلسطيني؛ بحيث تكون الرسائل للعالم وبما فيها إسرائيل رسائل منسجمة، كما في الرسائل الداخلية ينبغي أنْ لا تكون متناقضة؛ فالقول إن حل الدولتين هو الحل نهائي لهذا الصراع، لا

---

[65] مقابلة أجراها الباحث مع السيد نضال فقها المدير التنفيذي تحالف السلام الفلسطيني بتاريخ 2026/05/30.

[66] مقابلة أجراها الباحث مع السيد سامر سنجلاوي ناشط فلسطيني في العلاقات مع المجتمع الإسرائيلي بتاريخ 2026/06/12.

[67] مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور سفيان أبو زايدة وزير سابق في الحكومة الفلسطينية بتاريخ 2026/06/06.

ينبغي أنْ يأتي أحد آخر يرفض حل الدولتين والمطالبة بالتحرير الشامل؛ فهذه الرسائل متضاربة تبطل بعضها البعض، لذا يجب على الاتفاق على مشروع وطني واحد وينبثق عنه رسائل منسجمة حتى يكون له تأثير. غسان الخطيب

- **إعادة ترتيب خارطة العمل مع المجتمع الإسرائيلي اليهودي**

يحتاج الفلسطينيون إلى وضع خريطة جديدة للمجتمع الإسرائيلي في إطار بناء استراتيجية للتواصل معه مبنية على قراءة معمقة لتوجهات الأحزاب السياسية، وعلى قوى السلام المناهضين للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي تتشكل من أكثر 40 حركة وجمعية ومؤسسة،[68] وعلى مجموعة المؤسسات الاقتصادية والسياساتية المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية التي تم إنشائها في إطار الجهود بالمسار الثالث التي شهدتها العملية السياسية الفلسطينية الإسرائيلية في مجالات مختلفة لتعزيز السلام والتفاهم بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وهي تشكل جزءًا من محاولة أوسع نطاقاً لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

هذه الخريطة ينبغي أنْ تكون واضحة في الشكل وطرائق التعامل معها لتنمية خطاب السلام في الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، وأنْ يتم تنظيم العمل عبر لجنة أو هيئة تتولى استخلاص نتائج الاتصال القائم في المسارات المتعددة وتنسيق الجهود بشكل لامركزي بحيث لا يتم التدخل أو الفرض لأشخاص أو جهات ومؤسسات من جهة، ودون تدخل أو حضور رسمي بشخصيات تشغل مناصب رسمية في المنظمة والسلطة أو مواقف مسبقة من الجانب الرسمي من جهة ثانية.

إنّ بناء استراتيجية وطنية فلسطينية لتأطير دبلوماسية المسارات المتعددة في العلاقة مع المجتمع الإسرائيلي تحتاج إلى عملية تنسيق بين المؤسسة الفلسطينية الرسمية، والقوى الاجتماعية كمنظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال وغيرهم، والقوى السياسية والاجتماعية من المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. ورسم خارطة المؤسسات والشخصيات العاملة في المسار الثاني أو الاتصال مع مؤسسات المجتمع الإسرائيلي، وكذلك فهم خارطة القوى السياسية والاجتماعية والقوى المساندة لخيار حل الدولتين في إسرائيل.

لكن نجاح هذه الاستراتيجية في إحداث تحول في المجتمع الإسرائيلي نحو الضغط للعودة للعملية السياسية بما يحقق خيار حل الدولتين مرهون بتوفير انسجام الخطاب الرسمي الفلسطيني مع الرسائل والحوارات التي تجرى في المسارات المتعددة بتأكيد القبول بخيار حل الدولتين باعتباره حلاً تاريخياً لضمان العيش المشترك في هذه المنطقة بما يحق السلام والأمن والازدهار في دولتين متجاورتين.

كما أنّ متطلبات إنجاح هذه الاستراتيجية تكمن في تقديم نموذج عصري لدولة فلسطين قائم على المؤسسات وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية عبر عملية إصلاح جدّية تعزز من وجود مؤسسات فاعلة ومساءلة، وتماسك داخلي ينهي الانقسام الفلسطيني ووجود حكومة واحدة تقود الشعب وتستجيب لاحتياجات المجتمع الفلسطيني.

[68] نظير مجلي، معسكر السلام في إسرائيل انهارت التنظيمات.. وازدهرت الأفكار، تحالف السلام الفلسطيني – مبادرة جنيف حركة السلام في اسرائيل

المصادر والمراجع

(1) الكتب والدراسات

1. عامر عنصل، دور الدبلوماسية متعددة المسارات في إدارة النزاعات الدولية: المقاربات الأمنية في دول آسيا الشرقية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، السنة الجامعية 2020/ 2021، الجزائر.
2. خالد بومنجل، دور الدبلوماسية المتعددة المسارات في حل النزاعات، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي.
3. منى مصطفى، تراجع فاعلية الدبلوماسية متعددة المسارات بمؤتمر ميونخ للأمن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 2018.
4. نانسي طلال زيدان، الدبلوماسية البرلمانية بين تأصيل الماضي ومقتطفات الحاضر، مركز الأبحاث المصرية العربية 2021 .
5. علي المولوي، ردم الفجوة: الدبلوماسية المتعددة المسارات كضرورة استراتيجية للعراق، مركز البيدر للدراسات والتخطيط.
6. لويس دياموند، جون ماكدونالد، الدبلوماسية متعددة المسارات منهج منظوماتي للسلام.
7. هشام الكريري، دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز شرعية حماس الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، اكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، 2014.
8. مروة حسين، منار محمود، آليات الديبلوماسية المتعددة المسارات في حل النزاعات وبناء السلام، مجلة اتجاهات سياسية - المجلد السابع - العدد الخامس والعشرون كانون الأول - ديسمبر 2023.
9. مصطفى جاسم حسين، سعد سلوم، دور الدبلوماسية متعددة المسارات في حل النزاعات الدولية، مجلة حمورابي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مجلد 8، عدد 34، 2020.
10. اسمهان سعداني، منهج الحل التفاعلي في النزاعات الدولية دراسة نظرية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين، 2018.
11. سميرة ناصري، الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة، المركز الديمقراطي العربي، 2023.
12. محمود عباس، هذه الاتصالات لماذا، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 3، 2020.
13. جهاد حرب، تصور القوى الفلسطينية المنظمة لمستقبل المشروع الوطني، في كتاب "دمقرطة السياسة الداخلية كأساس لإعادة بناء المشروع الوطني"، وقائع مؤتمر مواطن الخامس والعشرين، ضمن سلسلة: سلسلة مداخلات وأوراق نقدية، معهد موطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بيرزيت، 2021.
14. نظير مجلي، معسكر السلام في إسرائيل انهارت التنظيمات.. وازدهرت الأفكار، تحالف السلام الفلسطيني – مبادرة جنيف

15.نتائج الاستطلاع 69 للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

16.الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة، المؤتمر الوطني السادس، تموز 2000.

(2) مواقع الكترونية

1. The Peace People – Working for non-violence since 1976
2. لجنة التواصل الفلسطينية مع الإسرائيليين" ..تطبيع "أم "عمل فدائي"؟
3. تلك اللجنة الفلسطينية للتواصل مع المجتمع الإسرائيلي
4. مبادئ معهد الدبلوماسية المتعددة المسارات - المكتبة الدبلوماسية
5. حلول مقترحة لحل قضية اللاجئينPCPSR |
6. استطلاعات مشتركةPCPSR |
7. https://www.ppc.org.ps/public/files/server/0-1750246983.pdf
8. بيان البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني الدورة التاسعة عشر.
9. http://www.wafainfo.ps/ar_page.aspx?id=3251
10. بيان المجلس الثوري لحركة فتح الصادر عن **"اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح دورة الصمود والتحدي لإسقاط مؤامرة صفقة القرن 20-22 تموز2019"** http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=TjFHHia27502806441aTjFHHi
11. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التقرير السياسي المؤتمر الوطني العام السابع، 2018.
12. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=611932&r=0
13. وثيقة حماس السياسية

http://www.alzaytouna.net/wp-content/plugins/extrawatch-pro/components/com_extrawatch/extrawatch.php?origin=frontend&task=ajax&action=download&env=ExtraWatchWordpressEnv&file=arabic/data/attachments/ReportsZ/2017/Hamas_Political-Document_Principles_Policies_6-17.pdf

14. بيان المؤتمر الخامس 2016 http://www.ppp.ps/
15. الوثيقة السياسية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين 2018.

https://jehad.ps/uploads/documents/293c6d55fd9b43be483c2bda815074d5.pdf

16. اعلان بكين لإنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
17. استطلاعات ما بين 1993-2000PCPSR |
18. استطلاعات المركز PCPSR |
19. الباروميتر العربي -الدورة التاسعة فلسطين: التقرير الأول آراء الفلسطينيين حول الحوكمة وتوازن القوى الداخلي

AB9-Palestine-Report-1-ARABIC.pdf

(3) المقابلات

1. مقابلة أجراها الباحث مع السيد نضال فقها المدير التنفيذي تحالف السلام الفلسطيني بتاريخ 2026/05/30.
2. مقابلة أجراها الباحث مع اللواء الدكتور محمد المصري مدير المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية بتاريخ 2026/05/26.
3. مقابلة أجراها الباحث مع السيد أشرف العجرمي وزير سابق في الحكومة الفلسطينية بتاريخ 2026/06/05.
4. مقابلة أجراها الباحث مع السيد سمير حليله وزير سابق في الحكومة الفلسطينية ورجل أعمال بتاريخ 2026/05/31.
5. مقابلة أجراها الباحث مع السيد سامر سنجلاوي ناشط فلسطيني في العلاقات مع المجتمع الإسرائيلي بتاريخ 2026/06/12.
6. مقابلة أجراها الباحث مع السيد الياس زنانيري عضو لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي سابقاً بتاريخ 2026/06/06.
7. مقابلة أجراها الباحث مع السيد أشرف الخطيب مستشار سابق في وحدة دعم المفاوضات بتاريخ 2026/05/31.
8. مقابلة أجراها الباحث مع السيد جمال زقوت عضو سابق في الوفد الفلسطيني المفاوض بتاريخ 2026/06/09.
9. مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور سفيان أبو زايدة وزير سابق في الحكومة الفلسطينية بتاريخ 2026/06/06.
10. مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور علي الجرباوي وزير سابق واستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت بتاريخ 2026/06/01.
11. مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور غسان الخطيب مدير مركز القدس للإعلام والاتصال بتاريخ 2026/06/02.

(4) المراجع الأجنبية

1. Joseph Montville, "The Arrow and the Olive Branch: A Case for Track Two Diplomacy," in The Psychodynamics of International Relationships, Vol. II, 1982.
2. Louise Diamond and John W. McDonald, Multi-Track Diplomacy: A Systems Approach to Peace,Kumarian Press, 1991.
3. **John w.Madonald, "What is multi-track diplomacy?", sit has been browsed day: 04/06/2021. https://imtdsite.wordpress.com**

4. Muhammad Syukhri Shaf, " Nine tracks in the multi-tracks system", sit has been browsed day: 04/06/2021. https://www.slideshare.net
5. Dr. Julia Palmiano Federer, Dr. Peter Jones, Mariana Savka, Laura Rose O'Connor, Fernando Aguilar. The Hidden Track to Peace: The Role of Track 2 Diplomacy and Unofficial Dialogues in Resolving Protracted Armed Conflicts. Prepared for Bridging Insights in the framework of the "Why it Worked" research project Ottawa Dialogue/University of Ottawa. February 2023.
6. *Peter Jones, Julia Palmiano Federer, Mariana Savka, Fernando Aguilar, and Laura O'Connor.* How It Helped: The Role of Track Two in Protracted, Asymmetric, and Ethnonational Conflicts. *Negotiation Journal Volume 41 .2025.*